الثلاثاء 22 حزيران 2021
العدد 4371 السنة الخامسة عشرة
Mardi 22 juin 2021 nº 4371 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

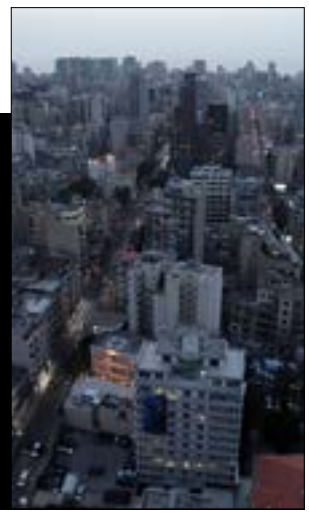

قضية

إيجارات المدن تطرد سكانها

6

اتفاق بين وزارة الصحة ومصرف لبنان على آلية دعم استيراد الدواء

البرلمان يماطل في إقرار «البطاقة» [2]

مصرف لبنان
سلامة يقرّر
سلامة ينفّذ
سلامة يراقب
سلامة يحاسب

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

تقرير

مؤتمر باريس لدعم الجيش: **فقاعة هواء**

5

فلسطين

المقاومة تكثّف ضغوطها: **الحرب أقرب من التهدئة**

13

الأخبار
بهيدي الظروف الصعبة مافينا إلا ما نكون حدّك.

جريدتك لمدة
ستة أشهر
مجاناً علينا
وكلفة التوصيل
200 الف
ليرة عليك
للإشتراك الإتصال على
01759500
أو عبر الواتساب
71513571
هذا العرض صالح حتى لغاية 15 تموز

المشهد السياسي

اتفاق بين وزارة الصحة ومصرف لبنان على آلية دعم استيراد الدواء

البرلمان يماطل في إقرار البطاقة التمويلية

مجدداً، يدور مشروع البطاقة التمويلية بين مجلسي الوزراء والنواب. الجلسة التي عقدتها اللجنة الفرعية يوم الجمعة الماضي استكملت يوم أمس من دون أي خرق يذكر وبلامبالاة استثنائية تجاه ما سيصيب السكان، أو بالأحرى ما يصيبهم الآن من جراء بدء رفع الدعم التدريجي. يحصل ذلك، فيما الطبقة الحاكمة تتقاذف المسؤولية وتمتهن تضييع الوقت. هذه الطبقة التي أوصلت البلد الى الانهيار تقوده اليوم الى الانفجار الكبير بدم بارد

(هيثم الموسوي)

حدّدت القوى الحاكمة أولويتها. بعد نغمة أن التهريب هو المشكلة، وأن التخلف عن سداد سندات الدين بالدولار خلق الأزمة، وأن الكارثة وقعت بسبب سوء إدارة من هنا أو موقف سياسي من هناك، قررت التصويب على هدف وحيد: رفع الدعم. ولأجل ذلك، قرر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة رفع العصا في وجه الجميع، وإذاقة الضعفاء من السكان كل ألوان الذل، عبر بدء «تقنين» الاستيراد. رسم خط سير الحكومة والمجلس النيابي، فامتثلا صاغرَين. اجتماعات متتالية بهدف

تربط الآلية المتفق عليها استيراد الأدوية وفق السعر الرسمي لصرف الدولار الأميركي، بموافقة مسبقة من مكتب وزير الصحة

طلب النواب من نائبة رئيس الحكومة وضع صيغة واضحة وواحدة لترشيد الدعم لأن لا بطاقة من دون ذلك

رفع الدعم، وتصوير هذه الخطوة كما لو أنها المنقذ من الانهيار، وما سيحفظ أموال المودعين في القطاع المصرفي، بعدما بدّد أرباب المصارف أكثر من 80 مليار دولار منها من دون أن يرف لهم جفن. صارت مسألة رفع الدعم الشغل الشاغل لسياسيين يتأمون ويصحون وليس على ألسنتهم سوى عبارات شيطنة الدعم.

يجري ذلك وفق الإيقاع الذي رسمه سلامة. ويؤدي المجلس النيابي مسرحية متقنة الإخراج، ليوحي كما لو أنه يبحث في بديل للدعم اسمه البطاقة التمويلية ستُمنح لمئات آلاف العائلات، من دون تحديد المبلغ الذي ستحصل عليه كل عائلة، وإذا ما كان بالليرة أو بالدولار، كما من دون الاتفاق على الجهة التي ستؤمّن هذه المبالغ. يتناوب البرلمان ومجلس الوزراء ومصرف لبنان على رمي المسؤولية كلّ عن نفسه، حتى بدا كما لو أن حالة من «الضياع» تسيطر على اجتماعات اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة المكلفة بدرس مشروع القانون الوارد بالرسوم 7797 الرامي الى إقرار البطاقة التمويلية. الوزراء المشاركون في الاجتماعات يؤكدون يوماً بعد آخر أن لا رؤية حكومية موحدة للملف. ولأن النواب يرفضون أن يتحمّل البرلمان أي مسؤولية ولو صغيرة في هذا الملف، عبر الإصرار على إلقاء كامل المهام على الحكومة المستقيلة. الترجمة الفعلية لما يحصل هو الاستمرار في تقاذف المسؤولية والتهم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، من دون أن يأبه أي طرف لتداعيات البدء برفع الدعم أولاً، وثانياً رفع الدعم من دون تأمين أي آلية من آليات الحماية الاجتماعية، وثالثاً رفع الدعم من دون أي خدمات عامة تخفف من كلفة رفع الدعم عن كاهل أبناء الطبقات الأكثر ضعفاً في المجتمع (نقل عام، خدمات طبية...)، ورابعاً رفع الدعم من دون إقرار مشروع البطاقة التمويلية التي تسمح لمحدودي الدخل بشراء جزء ولو يسير من أساسيات الحياة التي ستتضاعف أسعارها. خلاصة الأمر أن «الدولة» قررت ترك المواطنين يتدبرون أمورهم بالتي هي أحسن. ويبدو من مجرى الجلسات أن «قصة» البطاقة طويلة، ومن غير المرجّح أن يُحسم القرار بشأنها قريباً نتيجة تخبّط الوزراء في ما بينهم وسياسة تضييع الوقت التي يتبعها المجلس النيابي للهروب الى الأمام الى أن يحصل الانفجار الكبير.

في جلسة يوم أمس، أشار النواب الحاضرون الى أن مشروع الحكومة لا يتضمن أي صيغة حول «ترشيد الدعم». وهؤلاء النواب لم يعودوا ينظرون إلى البطاقة كجزء من «شبكة حماية» للسكان، تقيهم شر الارتطام بالقعر بعد تركهم في حالة سقوط حر منذ ما قبل أيلول 2019. على العكس من ذلك، صار أعضاء اللجنة يتعاملون مع مشروع البطاقة كأداة ابتزاز لتحقيق ما يُسمى «ترشيد الدعم»، معتبرين أن المشروعين مترابطان ترابطاً عضوياً. الجديد يوم أمس كان حضور نائبة رئيس الحكومة زينة عكر الجلسة الى جانب وزراء المال والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، فطلب اليها الرجوع اليوم بصيغة واضحة حول ترشيد الدعم لإكمال النقاش، علماً بأن النواب سبق لهم أن طلبوا من الوزراء الأمر نفسه يوم الجمعة الماضي («الأخبار»، 19 حزيران 2021؛ https://al-akhbar.com/Politics/309043). فوعدت عكر بالاجتماع باللجنة المكلفة برفع الدعم، على أن يتابع اجتماع اللجنة النيابية اليوم.

خلال الجلسة، وضعت مشكلة أخرى على الطاولة تتعلق بقروض البنك الدولي التي قال البنك إنها إنْ أتت فلن تكون لمصلحة البطاقة بل ستضاف إلى القرض المخصص لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي. كذلك تطرق الحديث الى آلية انتقاء الأسر المستفيدة من البطاقة حيث طُرحت عدة أفكار، أبرزها استثناء العائلات التي لديها مدرسة منزل أجنبية، وتلك معلومة يمكن الحصول عليها من وزارة العمل، واستثناء من يسافر عدة مرات في السنة عبر الاستعانة بداتا الأمن العام. في هذا السياق أيضاً، طلب النواب تحديد آلية واضحة من قبل الحكومة، على اعتبار أن مشروع البطاقة التمويلية المقدّم من قبلها ناقص ولا يتضمن أي تفاصيل، بخلاف اقتراح القانون المقدم من تكتل «لبنان القوي»، على أن المشترك بين مشروع القانون والاقتراح هو فتح اعتماد استثنائي لتمويل البطاقة في موازنة العام 2021 واحتمال خفضة من مليار و235 مليون دولار الى مليار دولار أميركي. وتنتظر اللجنة أن تعود اليها عكّر اليوم برؤية واضحة، على أن يبدأ الاجتماع الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر.

من ناحية أخرى، أصدر المكتب الإعلامي في رئاسة مجلس الوزراء بياناً ذكر فيه موضوع ترشيد الدعم بما يوحي أنه أنجز مهامه عكس ما يقوله النواب الذين يناقشون موضوع البطاقة قائلاً: «إن الحكومة المستقيلة أنجزت مشروع البطاقة التمويلية، وكذلك برنامج قرض البنك الدولي لمساعدة العائلات المحتاجة، ووضعت صيغاً عديدة لترشيد الدعم تنتظر إقرار البطاقة التمويلية في مجلس النواب لتحديد الصيغة المناسبة». هذه الفقرة تتناقض مع نفي النواب أن يكون ثمة ولو جزء من صيغة لـ«ترشيد الدعم»، بحسب مصادر اللجنة، وأن السبب الرئيسي وراء الطلب من عكر الرجوع بطرح واضح هو «غياب أي تصور حكومي لهذا الموضوع، بل إن الحكومة أثرت فصل الملفين وحذف كل ما يتعلق بترشيد الدعم من مشروعها».

وفي السياق نفسه، علمت «الأخبار» أن وزارة الصحة اتفقت مع مصرف لبنان على آلية لاستمرار الدعم لاستيراد الأدوية والمواد المستخدمة في المختبرات الطبية. وفيما أشارت مصادر معنية إلى أن الاتفاق يقضي بخفض كلفة الدعم من نحو مليار و200 مليون دولار إلى نحو 800 مليون دولار، لفتت مصادر أخرى إلى أن ما اتفق عليه وزير الصحة العامة حمد حسن وحاكم المصرف المركزي يقضي باستمرار الدعم على جميع الأدوية. وقد وعد سلامة بعرض مشروع الاتفاق على المجلس المركزي لمصرف لبنان في جلسته المنعقدة غداً، لنيل موافقته. وتربط هذه الآلية استيراد الأدوية وفق السعر الرسمي لصرف الدولار الأميركي، بموافقة مسبقة من مكتب وزير الصحة.

(الأخبار)

جنبلاط «يوشّم الكوم»

علمت «الأخبار» أن اجتماعاً سيُعقد بين رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ورئيس حزب التوحيد وئام وهاب، يوم السبت في منزل الأول في خلدة. ويهدف الاجتماع إلى البحث في شؤون المجلس المذهبي الدرزي وأوضاع الطائفة الدرزية والوضع العام في البلاد، ويأتي في سياق مسعى جنبلاط إلى ترتيب شؤون الطائفة، وإزالة أي سبب للتوتر بين القوى السياسية الأساسية فيها. كذلك يرى جنبلاط وجوب إبعاد التوترات عن الشوف وعاليه، والتزام التهدئة مع جميع القوى المؤثرة في الجبل، كما خارجه، امتداداً إلى خارج لبنان. ويعتقد رئيس «الاشتراكي» أنه فيما لبنان مقبل على أيام صعبة نتيجة الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي، فإن منطقة المشرق العربي وغرب آسيا مقبلة على تسويات كبرى، سواء بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران أو بين الأخيرة والسعودية كما بين الرياض ودمشق، ما يوجب «توسيع الكوع» من أجل الاستدارة، أو على الأقل، اتقاء شر أي عاصفة يمكن أن تهب في حال فشل التسويات.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

لبنان في قلب التنين [1]
حروب الإلغاء المستمرة

لم يكذب عبد الحليم خدام عندما قال إن رفيق الحريري أكد له أن سمير جعجع سيكون مع اتفاق الطائف. لكن غازي كنعان، الذي زار جعجع لإقناعه بالدخول في منظومة الحكم بعد نفي ميشال عون، عاد وفي اعتقاده أن جعجع يريد أن يكون الرأس الاول للقوة المسيحية في لبنان. وهذا ما يناقض فكرة سوريا والسعودية عن اتفاق الطائف، وعن دور الأطراف اللبنانيين. بين الثلاثة، يوجد رجل حي، هو سمير جعجع. وإلى جانبه رجل آخر على قيد الحياة، اسمه محسن دلول، ويعرف تفاصيل تلك المرحلة.

سيكون من الضروري أن يخرج من تركيبة التسوية السورية - السعودية مَن يقدم رواية سمير جعجع منذ اتفاق التعاون معه على إطاحة عون عسكرياً حتى تاريخ دخوله السجن. لكن ومع حصول كل ما حصل، لم يكن جعجع خصماً بالمعنى

نحن أمام مواجهة قاسية، يمثّل الطرف الاقوى فيها الحلف الذي قام مع اتفاق سوريا والسعودية واميركا على طريقة تنفيذ اتفاق الطائف

الذي ينظر إليه حلف الطائف صوب ميشال عون. شكّل الأخير على الدوام مشكلة، سيكون من الضروري أيضاً مراجعة كل تفاصيلها يوماً ما. وما من مشترك بين تجربتي عون وجعجع سوى نظرة حلف الطائف الى كل منهما. واحد يرونه خارج النص ويمنع عليه الوجود داخله مهما حصل، وآخر، مغضوب عليه لكن مكانه محجوز على الطاولة متى قرر العودة... وهم لا يزالون في الانتظار!

القصد من مراجعة هذا التاريخ، هو الإشارة الى أن سمير جعجع عندما انضم الى فريق حماية اتفاق الطائف، كان واحداً من مجموعة ضمّت الآخرين من الذين انتظموا في مؤسسات الدولة برعاية سوريا والسعودية. كان الأكثر تجذراً على مستوى التمثيل وليد جنبلاط، وأكثر دهاءً وحيوية نبيه بري، وأكثر حركة وقدرة رفيق الحريري. وكان الثلاثة يكرهون أمين الجميل وكل قيادات الجبهة اللبنانية. حتى عندما دعموا التركيبات القيادية في حزب الكتائب، كانوا يفعلون ذلك للتخلص من إرث آل الجميل، وهو هدف لم يكن بعيداً عن عقل سمير جعجع وهواه. لكن المعادلة كانت تحتمل في ذلك الحين تعديلات جوهرية، أساسها أن النظرية السورية - السعودية لتطبيق اتفاق الطائف في حينه، فرضت التخلص من ميشال عون، وربما لأسباب لا تتعلق بواقعنا اليوم. لكن جعجع لم يكن يوماً هدفاً لهذه المجموعة، لا في لبنان وفي دمشق، وأكيداً ليس في الرياض!

اليوم، يقترب لبنان من لحظة مواجهة قاسية. ليس بسبب الانهيار التام لتجربة الطائف، بل أيضاً لأن ما يجري حولنا يستوجب تعديلات كبيرة على إدارة بلد لم يكن حراً يوماً، إلا في أغنيات الرحابنة وخطب القادة المزيفين، ولم يكن حراً أو واعداً إلا في خطب وعظات النفاق التي يتولاه شيوخ البلاط ورهبانه، وهم أسوأ من عليها منذ وُلدت مرجعياتهم ولا يزالون.. اليوم، يقف الناس أمام تحديات أساسها القدرة على العيش بهدوء. لا العيش الرغيد ولا الازدهار والنمو الاستثنائي، بل العيش الآمن بهدوء. وهو أمر لن يكون متوافراً، لا الآن ولا في السنوات المقبلة. ومن الضروري مصارحة الناس بأنه في حال حصل شيء إيجابي، فذلك يكون من صنف المعجزات!

ما نشهده اليوم ليس معركة بين فريقين يريد أحدهما نسف النظام برمته. نحن أمام تنازع حاد بين قوى لها جذورها العميقة في هذا النظام، ولها أسسها التي قامت على التمثيل الطائفي والمذهبي ومراكمة المصالح والامتيازات من الدولة وإلى جانبها. والكل ينطلق في معركته من اعتباره ممثلاً لجماعة يقاتل لأجل تحصيل وتحصين حقوقها. وليس منتظراً أن تحصل تحولات داخلية تقود الى فكرة مختلفة. بل على العكس، فإن الظواهر اليمينية ذات الجذر العنصري تطل برأسها من جديد، مثل أولئك الذين ينظّرون للتقسيم بأسم الفدرالية. وهم في حقيقة الأمر يريدون قطعة أرض من لبنان، يعتقدون أن بمقدورهم توفير عناصر الحياة فيها، ولا بأس بالنسبة اليهم في خضوعها لوصاية الغرب إذا كان في ذلك ما يوفر لها الحماية. وفي المقابل، ليس كل من يرفض هذا الطرح يريد بديلاً مدنياً شاملاً، بل غالبية أركان النظام يريدون تعديلات تبقي على جوهر النظام الطائفي، ولو بآليات عمل وأدوات مختلفة.

في هذه اللحظة، كما حصل قبل أربعين سنة، وكما حصل منتصف ستينيات القرن الماضي، وكما حصل في العام 1943... نحن أمام لحظة صدام كبيرة بين القوى المشكّلة لهذا النظام. وهذه المرة، نحن أمام مواجهة قاسية، يمثّل الطرف الاقوى فيها الحلف الذي قام مع اتفاق سوريا والسعودية وأميركا على طريقة تنفيذ اتفاق الطائف. ويمثّل الطرف الأقل قوة فيها، التيار الذي تصرف معه الفريق الآخر على أنه مهزوم في الحرب الأهلية، لكن ظروف البلاد ومحيطها أعادته الى الساحة. والى جانب هذين الفريقين، تقف كتل سياسية واجتماعية، بينها من لديه تصوره للبلاد ضمن سياق إقليمي واسع، مثل حزب الله، أو مجموعات مبعثرة تطلق على نفسها التيارات المدنية، وهي ليست سوى مجموعات ضاقت ذرعاً بالنظام القائم، وتظهر يأساً من إمكان إصلاحه، فتراها تنشد أسلوب حياة مغاير عمّا يجري من حولها، أو تسعى لاقتناص لحظة داخلية وإقليمية ودولية تتيح لها تسلم مقاليد الحكم. غداً: عن حلف الطائف المتجذر

علم وخبر

تهديدات للسفارة الروسية!

تلقّت وزارة الدفاع والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام كتاباً من وزارة الداخلية عن معلومات حول احتمال تنفيذ اعتداءات على السلك الدبلوماسي الروسي في لبنان، من قبل «هيئة تحرير الشام» التي كانت تُعرف باسم «جبهة النصرة». وقد أشار الكتاب الصادر في أيار الماضي الى أن أحد الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وردته معلومات عن «نية هيئة تحرير الشام تنفيذ هجمات على المصالح الروسية في المنطقة، ولا سيما في سوريا ولبنان، وأنه من ضمن مخططها استهداف السلك الدبلوماسي الروسي إما عن طريق الخطف أو الاغتيال أو تنفيذ هجمات بالمتفجرات». ولفت الكتاب إلى أن «هناك خشية من هذا الأمر، وخاصة أن الهيئة لديها خلايا تابعة لها ومنتشرة في المخيمات وفي عدة مناطق، ولا سيما في بيروت والشمال»، طالباً «ايداع السفارة الروسية في بيروت مضمون الكتاب».

إربك «مستقبلي» في نقابة المهندسين

إعلانُ تيار المستقبل ترشيح باسم عويني لمنصب نقيب المهندسين في بيروت، في الانتخابات المقررة في 18 تموز المقبل، فاجأ الكوادر التنظيمية في التيار، وخاصة أن عضو مجلس بلدية بيروت محمد سعيد فتحة، وهو من المحسوبين على تيار المستقبل، مرشّح مركز النقيب ولديه تجربة سابقة في هذا الإطار، إذ كانَ عضوا سابقاً في مجلس النقابة. وفيما تُعد انتخابات النقابة استحقاقاً جدّياً في بيروت قبل الانتخابات النيابية، تخوّفت مصادر تنظيمية في تيار المستقبل من انقسام الأصوات بين عويني وفتحة، وعدم الالتزام بالتصويت لصالح عويني، وخاصة أن فتحة لديه شعبية بين المستقبليين في النقابة.

الادعاء على شبيب ورئيس بلدية بيروت

ادعى المدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس على كل من محافظ بيروت السابق زياد شبيب، ورئيس بلدية بيروت السابق بلال حمد والحالي جمال عيتاني، وأعضاء المجلس البلدي الحاليين والسابقين في موضوع العقار التابع لسوق الخضار والفاكهة الذي تشيّده بلدية بيروت في منطقة أرض جلول («الأخبار»، 15 حزيران 2021). وجرى تحويل الملف الى النيابة العامة التمييزية.

على الغلاف

هيكليّة مصرف لبنان وآليّة اتخاذ القرار: سلامة يُقرّر، سلامة يُنفّذ، سلامة يُراقب وسلامة يُحاسب

الإدارة في مصرف لبنان هي شخص اسمه رياض سلامة، أحاط نفسه بثلاثة مديرين، وعددٍ من الموظفين الذين يُشكلون منجم أسراره وأداته التنفيذية. استغل الصلاحيات الواسعة التي يُجيزها له قانون النقد والتسليف، حتى يحصر كلّ الملفات به، مُلغياً دور المجلس المركزي للمصرف وبقية الهيئات التابعة للقطاع المالي، إلا حين يكون بحاجةٍ إليها لإضفاء شرعية على قرارات غير قانونية. لم يُثر الموضوع طوال السنوات الماضية، لأنّ الغطاء السياسي كان موّمناً لسلامة، وصلاحيات مجلسَي الوزراء والنواب مفوضة إليه. إلى حين انطلاق المسار القضائي ضدّه وتحوّله إلى مُشتبه فيه بقضايا الاختلاس وتبييض الأموال. بعض الدول الغربية لم تعد راضية عن سلامة. باتت مُهتمة بمعرفة هيكلية البنك المركزي وآلية اتخاذ القرار فيه، لتستخدمها كأدلّة قضائية، والتحضير لإعادة هيكلة القطاع المالي

ليا القزي

تنظيم عقد عمل بين مصرف لبنان ورجا سلامة (شقيق الحاكم، رياض سلامة)، تحويل الدولارات إلى الخارج من حسابات مصرف لبنان إلى حسابات شركات وأفراد لغايات شخصية، إصدار شهادات إيداع (مُنتج مالي يعني إيداع مبلغ من المال لدى «المركزي» وتجميده لفترة زمنية مُحدّدة، مقابل الحصول على معدّلات فائدة أعلى من تلك المعطاة على الودائع) استنسابياً للمصارف،

«قد نكون اتّخذنا قرارات تبيّن بعد فترة تأثيرها السلبي على المجتمع، لأننا اطّلعنا حصراً على المعطيات التي أراد سلامة كشفها لنا» (عضو سابق في المجلس المركزي)

حرية التصرّف بالدولارات التي أودعتها المصارف في حساب «التوظيفات الإلزامية»، القيام بعربدات مالية (تُسمّى هندسات مالية لإخفاء حقيقتها الجرمية بإعطاء أرباح للمصارف على حساب المودعين والمال العام)، إبرام اتفاقيات مع مؤسسات مالية ومصارف عالمية لتودع مبالغ مالية لدى مصرف لبنان من دون تبرير الغاية منها، إقراض المصارف من الأموال التي سبق أن اقترضتها لمصرف لبنان، المضاربة على العملة الوطنية... غيضٌ من فيض ارتكابات رياض سلامة خلال فترة تولّيه حاكمية مصرف لبنان. 28 عاماً، كان خلالها سلامة

لا يعرف اعضاء المجلس المركزي المبالغ الموجودة في حسابات مصرف لبنان (هيثم الموسوي)

الفروض المدعومة: هدية سلامة لأعضاء المجلس المركزي

حين يُعيّن الأعضاء في مصرف لبنان أو المجلس المركزي، يُمنع عليهم الحصول على قروض أو تسهيلات من مصارف تجارية خاصة، لعدم تضارب المصالح. يؤمّن مصرف لبنان «البديل» عبر توفيره قروضاً مدعومة، أي بفوائد مُخفّضة، للعاملين فيه... «آلية استخدامها تحوّلت إلى تأمين الولاءات لحاكم رياض سلامة»، يقول أعضاء سابقون في المجلس المركزي. مثلاً، نال أحد الأعضاء قرضاً مدعوماً في التسعينيات «وظّفه في سندات الدين بالليرة، وآخر استثمر في قطاع البناء». لم تقلّ، إجمالاً، القروض المدعومة عن المليون و200 ألف دولار، «آخر المُستفيدين منها نواب الحاكم الحاليون، فوصلت قيمة قرض الواحد منهم إلى 1,3 مليون دولار». لم يبخل عليهم سلامة، رُغم أنّهم عُيّنوا بعد الانهيار في الـ 2019، والاستنزاف الحادّ في الاحتياطات الأجنبيّة. على العكس من السنوات السابقة، حيث ساد عدم التجانس بين بعض أعضاء المجالس المركزية من جهة، وحاكم البنك المركزي من جهة أخرى، «هناك اتفاق وتقارب بين المجلس المركزي الحالي حول الوجهة التي يُحدّدها سلامة». لا يحتاج الأخير إلى تخفيف لهجة محاضر الاجتماعات حالياً، كان يُحوّل اعتراض عضو على بندٍ ما إلى «تحفّظ» أو «موافقة»، وهو ما يُتّهم بأنه كان يفعله قبل الـ 2019.

الحاكم بأمره، مُحتمياً بقانون النقد والتسليف الذي أعطاه صلاحية مُطلقة، وبالشراكة التي عقدها مع حكّام الجمهورية الثانية ــ وعلى رأسهم رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري ــ لـ«إعادة إعمار» لبنان ليكون «كازينو» الشرق، مُستثنين عن قصد الاهتمام بالتنمية والإنتاج على أنواعه.

ليس رياض سلامة موظفاً «عادياً» ــ كما يتم التصوير للتخفيف من مسؤوليته عن الانهيار ــ بل هو «الصانع الحصري للسياسات» (الوصف للبنك الدولي)، وإليه فُوّضت ــ من دون قانون ــ صلاحيات هي في الأساس من مسؤولية مجلسَي النواب والوزراء. وبحسب تقرير صادر عام 2017 عن البعثة المشتركة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، فإنّ الحاكم «يتولّى التنسيق بين هيئات القطاع المالي، يقوم بأدوار مُتعدّدة، ويمتلك سلطات واسعة... النموذج المُتمحور حول الحاكم، يُتيح تبادلاً للمعلومات وتنسيقاً فعّالاً، رغم ذلك، فإنّ تطوير القدرات المؤسساتية من شأنه التقليل من التأخّر في اتّخاذ القرارات، أو اتخاذها من دون وجود معلومات كافية».

الانطلاق من حقيقة أنّ سلامة هو المُقرّر والمُنفّذ والمراقب وصاحب سلطة المحاسبة، أساسي لفهم تركيبة مصرف لبنان، وآلية اتّخاذ القرار فيه. وقد بدأ يبرز الاهتمام في «فكفكة» هذه التركيبة مع فتح ملفات سلامة القضائية، وتحديداً التحقيق بحقّه في سويسرا بجُرم اختلاس وتبييض أموال، وبعد تعاقد الدولة اللبنانية مع شركة «الفاريز آند مارسال» لإجراء التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان. فالادّعاء العام السويسري راسل القضاء اللبناني، طالباً من النيابة العامة التمييزية تفاصيل عن التقسيمات الإدارية في «المركزي»: أسماء المديرين والوحدات، ارتباطها بالحاكم... وكان هذا السؤال «أساسياً في التحقيقات القضائية مع نوّاب الحاكم الحاليين»، وفق أحد أعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان. كما أنّ أحد الأسئلة الأربعة التي وجّهتها «الفاريز آند مارسال» تتعلّق بهيكلية مصرف لبنان وعمله التنظيمي وقواعد الحوكمة المعتمدة لديه.

«الهدف الرئيسي معرفة إن كان سلامة قد استغل مركزه للقيام بالأعمال التي يتمّ التحقيق فيها»، يقول مسؤول في إحدى الهيئات المُرتبطة بمصرف لبنان، مُضيفاً بأنّ جزءاً كبيراً من التحقيق حول الإدارة وعدم وجود فصل بين السلطات داخل كلّ من: لجنة الرقابة على المصارف، الهيئة المصرفية العليا، هيئة الأسواق المالية، لجنة مراقبة هيئات الضمان وهيئة التحقيق الخاصة، قد يؤدّي إلى انهيار كل منظومة القطاع المالي، وفرض إعادة هيكلتها كأساس لانطلاقة القطاع على أُسس سليمة». إعادة الهيكلة ستُصيب بشكل أساسي المصارف، التي منع سلامة في السنوات السابقة مُحاسبتها، «عبر تحكّمه بالملفات التي يرفعها إلى الهيئة المصرفية العُليا وما يضعه في الجارور». فلجنة الرقابة على المصارف عليها أن ترفع تقاريرها بشأن المصارف مباشرةً إلى الحاكم، على أن يُقرّر مُنفرداً أياً من تلك التقارير يستحق التحقيق فيه. إلا أنّ إعادة الهيكلة ستشمل أيضاً المصرف المركزي، وهذا يُشكّل أيضاً أحد مطالب صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية برنامج مع لبنان، التي يُريد سلامة تطييرها، معرفة منه بانعكاساتها السلبية عليه، وليس اقتناعاً منه بسوء برامج هذه المؤسسات الرأسمالية على المجتمعات.

يقول مسؤولٌ رسمي سابق إنّه حين تذكر المؤسسات الدولية إعادة هيكلة مصرف لبنان، «فذلك يشمل ثلاث نقاط: عودة البنك المركزي إلى ممارسة دوره الطبيعي، تخفيض نسبة الانكشاف على الدين العام، وآلية العمل في مصرف الدولة»، بعد وجود شُبهات ترتقي إلى مستوى الأدلة عن مخالفة سلامة لقانون النقد والتسليف، والتعدّي على صلاحيات ودور المجلس المركزي لمصرف لبنان المُكوّن من نوّاب الحاكم والمديرين العامّين لوزارتي المالية والاقتصاد.

تختصر المصادر آلية القرار في مصرف لبنان بـ«مدير العمليات المالية يوسف خليل، ومدير التنظيم والتطوير رجا أبو عسلي. القرار الأساسي وتفاصيل عمليات الحاكم محصورة مع هذين الاثنين، قبل أن تنضم إليهما مديرة وحدة المكتب التنفيذي ماريان الحويك». أما مدير الشؤون القانونية بيار كنعان، «فيُطلَق عليه لقب الفاخوري، كونه يمتهن إدارة أذن الجرّة كما يطلب سلامة». أبو عسلي والحويك وكنعان، بالإضافة إلى مدير القطع نُعمان نذّور، ومدير المحاسبة محمد علي حسن، كانوا من بين الذين خضعوا للتحقيق أمام النيابة العامة التمييزية، كشهود، في إطار المسار القضائي المفتوح بوجه سلامة بجرم اختلاس الأموال والتزوير واستخدام المزوّر والإثراء غير المشروع.

المادة 33 من قانون النقد والتسليف تُحدّد المهام لـ الـ 12 للمجلس المركزي، والتي تُلخّص بوضع «سياسة المصرف النقدية والتسليفية». أما سلامة فقد اختصر «المجلس» بشخصه، مُحوّلاً إيّاه إلى مُجرّد «مُصدّق» على قرارات يُحدّدها هو بالتعاون مع بعض المديرين في مصرف لبنان «المُدينون بالولاء المُطلق لسلامة، أسوة بغالبية موظفي المصرف، المُعيّنين بقرار منه ووفق محسوبيات طائفية وسياسية وشخصية». شكّل الحاكم «مجلس قيادة» البنك المركزي، منهياً دوره كـ«مؤسسة» عبر حصر كلّ الصلاحيات بشخصه. يُقرّر استنسابياً الملفات التي يعرضها على المجلس المركزي، وماذا يحجب، حتّى ولو وقعت في صلب السياسة النقدية. وحوّل باقي هيئات القطاع المالي إلى «المشتي» الخاص به، تُنفّذ ما يُطلب منها، ويستعين بها ليُغطّي قرارات يُدرك عدم قانونيتها. حصل ذلك في الـ 2017 حين أراد سلامة القيام بـ«هندسة مالية» لمصرف سيدروس يُحكى عن كونها جزءاً من «صفقة» تمديد ولايته، فعرضها على لجنة الرقابة على المصارف حتى ينال الغطاء القانوني لها، رغم أنّه لم يفعل ذلك مع الهندسات السابقة.

الهندسات هي أحد أهمّ القرارات التي اتخذها سلامة مُنفرداً. بدأت في الـ 2014، وأكسبت المصارف أرباحاً فورية بلغت 5,6 مليارات دولار سنة 2016 وحدها، وأرباحاً مستقبلية عبر التوظيفات في سندات دين بالعملات الخارجية. في مقابلة مع قناة «الجديد»، قال المدير العام السابق لوزارة المالية (والعضو السابق للمجلس المركزي لمصرف لبنان) آلان بيفاني، إنّه عُرف بالهندسات منذ الرئيس ميشال عون. «وكلّما طلبنا عرض ملفّ الهندسات على المجلس المركزي، كان سلامة يخلق الأعذار للتهرّب، مُستفيداً من أنّه يحتكر أيضاً وضع جدول أعمال المجلس المركزي، ويرفض مناقشة بنودٍ من خارجه»، بحسب المصادر.

إلا أنّ مخالفة الأنظمة لم تقتصر على الهندسات، «سيطر سلامة أيضاً على قرار التصرّف بالأموال المؤتمن عليها في مصرف لبنان، ولا سيما الودائع التي تودعها المصارف لديه والتوظيفات الإلزامية». لا يعرف أعضاء المجلس المركزي حجم المبالغ الموجودة في حسابات مصرف لبنان، وماذا يشتري الحاكم بها، وكيف يُوزّعها... أثير الموضوع مرّات عدّة في المجلس المركزي، وتمّت المطالبة بتحديد استراتيجية التوظيف والمعايير الواجب الالتزام بها، «من دون جدوى». وفي الإطار نفسه يأتي «توزيع القروض المدعومة بشكل مستقلّ عن أي استراتيجية نقدية واقتصادية»، وحين راسله وزير المالية علي حسن خليل طالباً معرفة كيفية توزيع القروض المدعومة من قبل الخزينة العامة، رفض سلامة بذريعة السرية المصرفية. هذه السرية نفسها فرضها على الوزير السابق جورج قرم حين أبلغ الحاكمَ بنيته إرسال مندوب من وزارة المالية إلى مصرف لبنان لدى إصدار سندات الدين لمراقبة العملية. قال له قرم إنّ السرية تنطبق على الدائن وليس على المدين، وإنّ من حقّ الدولة الاطلاع على توزّع أموالها. التزاوج يومها بين السلطات السياسية والنقدية والقضائية صبّ لمصلحة سلامة، مع إصدار هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل رأياً لمصلحة سلامة، لجهة إخضاع سندات دين الدولة للسرية التي تحول دون اطلاع الدولة نفسها على عملية بيع سنداتها! فالأخير كان يستخدم سندات الدين العام كوسيلة لمضاعفة أرباح المصارف، عبر اختيار البنوك المحظية التي تشترى تلك السندات التي تدرّ عليها فوائد سخية.

أيضاً، اتخذ سلامة مُنفرداً قرار إصدار شهادات الإيداع للمصارف، كما «التفّ مراراً على صلاحيات المجلس المركزي، حين عقد مباشرةً مع وزير المالية الأسبق، فؤاد السنيورة تحديداً، اتفاق استبدال سندات دين خارجية بدين سيادي مع الدولة»... وصولاً إلى اتكائه العقد مع شركة «فوري ـ Forry»، أي شقيق سلامة، والتي وقّع معها عقد عمل باكثر من 330 مليون دولار أميركي، وهو ما أدى إلى فتح تحقيق في سويسرا، ثم لبنان، بحق حاكم المصرف المركزي، ينفي أعضاء المجلس المركزي حين توقيع العقد (2001) علمهم بالاتفاقية أو حتى بشركة «فوري»، رغم أنّ العقد تمّ بناءً على قرار من المجلس المركزي بـ«تكليف الحاكم بالتوقيع». بخضوع المحاضر لسرية المداولات، كيف يظهر إن كان سلامة قد زوّر قراراً للمجلس المركزي أم أنّ الأعضاء ارتكبوا خطأ؟ تُجيب المصادر بأنّ الحاكم «كان يضع جدول أعمال فيه الكثير من البنود، وكلّ بند يتضمن رأي المديرية المعنية، وتُوزّع البنود على أعضاء المجلس قبل 24 أو 48 ساعة فقط. وحين كنا نطلب تأجيل البحث لمزيد من الدرس، كان يردّ بأنّ الأمر طارئ، وشرعان ما يطرحه على التصويت». لماذا لم يرفع الأعضاء الصوت ويستقيلوا؟ «في النهاية، يملّ المرء من كثرة الاعتراض وكتابة الرسائل التي تُضيء على الأخطاء، فيما سلطة الحاكم مُطلقة وأحد من السياسيين لا يُريد المسّ به». يعترف أكثر من عضو سابق في المجلس المركزي لمصرف لبنان بأنه «قد نكون اتّخذنا قرارات تبيّن بعد فترة تأثيرها السلبي على المجتمع، لأنّنا اطلعنا حصراً على المعطيات التي أراد سلامة كشفها لنا»!

تقرير

مؤتمر باريس لدعم الجيش: فقاعة هواء

المهروجة التي رافقت مؤتمر دعم الجيش، لا تشبه مطلقاً الصمت الذي ساد بعده. بين الكلام عن فشل المؤتمر في تأمين الدعم اللازم، وبين ملاحظات فرنسية وأوروبية على أداء لبناني، لم يُخدم الجيش ولا تحققت «نوايا» مساعدته

هيام القصيفي

لا يمكن التشكيك في نوايا باريس حين وافقت على مؤتمر دولي لدعم الجيش بالتنسيق مع الأمم المتحدة. لكن يمكن في المقابل الغمز من نوايا «تكبير الحجر اللبناني» حول اعتبار المؤتمر نجاحاً مسبقاً لقائد الجيش العماد جوزف عون وحده، من دون تأمين المساعدات اللازمة للجيش. فبعد انحسار الهمروجة الاعلامية، تتحدث المعلومات عن خيبة أمل متبادلة، لبنانية وفرنسية ودولية، ممّا جرى، بعدما تبين أن المؤتمر لم يخرج فعلياً بمساعدات عملية وسريعة. كل ما جرى الاتفاق عليه، وفقاً لمصادر لبنانية، «أن لجاناً ستجتمع لاحقاً بين لبنان والدول التي أبدت رغبتها في المساعدة، وحينها سيُقرر ماذا ستقدم هذه الدول». الكلام يدور حول شهرين أو أكثر، وهذه المهلة تبدو صعبة في ظل ازدياد التدهور المالي ومعه أحوال العسكريين، وكذلك حول زيارة قائد الجيش لواشنطن وبريطانيا، المقررتين سابقاً، لكنهما أصبحتا أكثر ضرورة بعد المؤتمر ونتائجه، تضاف اليها اتصالات مع السفارات وملحقيها للضغط من أجل تسريع وتيرة الحصول على مساعدات عينية، علماً بأن معلومات ديبلوماسية تحدثت عن أن قلة من المشاركين أبدت رغبتها في المساعدة، وهي مطلوبة سريعاً. كذلك فإن غياب السعودية عن المؤتمر، كما فعلت في مؤتمر دعم لبنان، ترك أثره «المالي»، لأن باريس وغيرها من الدول الأوروبية لا تقدم مساعدات نقدية. أما السعودية، التي زار قائد الجيش جوزف عون سفيرها في بيروت وليد البخاري ونقل عنه استعداده للمساعدة، فليست معنية حالياً بتقديم أي مساعدة مالية للبنان، وتالياً لم تغير موقفها من الحضور دولياً واستثمار هذا الحضور.

لذا، يمكن لفت الانتباه الى ما جرى لبنانياً وعسكرياً وإعلامياً قبل المؤتمر وخلاله، ورؤية باريس والدول التي تنسق معها حيال تلبية مطالب الجيش. لا يُنكر أيّ طرف خارجي أهمية دعم الجيش إنسانياً وعسكرياً، لضمان الاستقرار وحماية لبنان، ولا ينكر أيضاً حاجة العسكريين الى تعزيز رواتبهم ومستلزماتهم الغذائية والطبية أسوة بالأسلاك الاخرى من قوى أمن وأمن عام. لكن الدول المعنية مباشرة بدفع الاموال، أوروبياً وأميركياً، لها أجندات وموازنات مدروسة عبر دوائرها الرسمية، وهي غالباً ما ترسل مساعدات عسكرية الى الجيش، كبريطانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة، وسبق أن أرسلت مساعدات عينية إليه، ولا يمكن بشحطة قلم تغيير هذه الميزانيات، وفقاً لحاجات ومتطلبات سريعة، كما حصل في مؤتمر باريس الذي لم يتعدّ الإعداد له أسابيع معدودة، ووفقاً لما يريده الجيش تحت وطأة الضغط الاقتصادي.

النقطة الثانية هي أن الجيش لم يطرح عملياً ماذا يريد، فيما الدول تسعى الى وضع برامج واضحة وعملية في تقديم المساعدات، سواء عسكرية أم إنسانية. وما حصل أن هناك عناوين فضفاضة، عن سوء أحوال العناصر والعسكريين وعائلاتهم وحاجاتهم الغذائية، من دون وقائع عملية. وجرى تضخيم تلك العناوين والترويج لها لبنانياً، بما أسفرت عنه زيارة قائد الجيش لباريس، وأن هناك استعداداً غير مشروط لمساعدة المؤسسة العسكرية. وتضمنت الحملة التي قادها فريق استشاريين وسياسيين عبر وسائل إعلام لبنانية الترويج لما يفعله قائد الجيش للحصول على مساعدات مالية (ليس صحيحاً أن الجيش لم يطلب مساعدة نقدية لتعزيز رواتب العسكريين. هذه الفكرة طرحت ونوقشت) وغذائية وطبية. لكن واقع الأمر أن المعنيين بالمساعدات مهتمون بنبود عملانية ولوجيستية، وهذا لم يكن متوافراً بالمعنى التفصيلي الدقيق الذي تتعامل به الدول في مؤتمرات كهذه.

«الهمروجة» اللبنانية بشأن دور قائد الجيش أثارت نقزة عند جزء من المؤتمرين

النقطة الأهم هي أن المؤتمر ليس مؤتمراً سياسياً. هناك كلام فرنسي وأوروبي وأكثر، أنه جرى تصوير المؤتمر على أنه يهدف الى تعويم قائد الجيش، على حساب الشخصيات السياسية. وهذا أمر يتحمل مسؤوليته الفريق اللبناني الذي سوّق للفكرة. يتصرف المسؤولون اللبنانيون، المدنيون والعسكريون، أن العواصم التي يقصدونها لا تعرف ماذا يجري في مؤسساتهم، وأن السفارات الغربية والعربية غافلة عمّا يجري حقيقة داخل الأسلاك الأمنية. كل شيء تحت المعاينة، من لحظة تشكيل الوفود الرسمية ومن ستضم (فيما يلاحق بعض هذه الدول شخصيات مستفيدة من أموال الدولة اللبنانية)، الى لحظة طرح ما تريده على الطاولة، من مراقبة الحدود والتهريب الى بسط الأمن في الداخل الى أداء الضباط وعلاقتهم بالمصارف، وصولاً الى الأجندات السياسية. من هنا أثارت «المهروجة» اللبنانية بشأن دور قائد الجيش، نقزة عند جزء من المؤتمرين. فرنسا لا تريد وضعها في خانة فريق ضد آخر، وهي لا تسعى الى تعويم قائد الجيش ضد السلطة السياسية، فهي تريد التحدث مع الجميع مهما كانت ملاحظاتها على أدائهم وانتقاداتها التي توجهها اليهم. وهي تتحدث مع رئيس الجمهورية والرئيس المكلف ورئيس مجلس النواب وكل القوى من دون استثناء. وهي لا تريد حصرية لأي فريق في علاقتها معه. حتى الرئيس سعد الحريري الذي تربطه بها علاقات قديمة، وضعت له أيضاً إطاراً محدداً في التعامل معه. لذا لا تحبّذ باريس تصوير مؤتمرها بأنه لدعم قائد الجيش حصراً، ولا لأي غايات سياسية رئاسية أو غير رئاسية. ورغم أن باريس وبعض الدول أبدت فكرة مرور المساعدات بعد انفجار المرفأ في أهنية الجيش وإشرافه، منعاً لتسرّبها إلى غير مستحقيها، إلا أن أي مساعدات مباشرة للجيش من دون المرور بالأقنية الرسمية كسلطة تنفيذية، يفترض التعامل معه برويّة، علماً بأن مؤتمر روما لدعم القوى الأمنية مثلاً، تم بإشراف الحكومة والوزراء المختصين، من خارجية ودفاع وداخلية.

أما النقطة الأكثر تقدماً، فهي أنّ باريس تريد استطلاع موقف القوى السياسية جميعاً، بما في ذلك حزب الله. فباريس وطدت علاقتها بالحزب في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون لبيروت، وهي مستمرة في التواصل معه، ولا تريد القيام بأي عمل من خارج انتظام علاقتها بالجميع، أو الظهور بموقف الاستفزاز لأي طرف. وهي تعرف أن حزب الله ليس ضد حصول الجيش على أي مساعدات، لكنها تريد القيام بجولة استطلاع شاملة في إطار حرصها على دعم لبنان ككل، والجيش من ضمن المؤسسات التي تريد المساهمة في دعمها. وهي في الوقت نفسه تواصل عملية استطلاعها مع الدول المشاركة في المؤتمر، فيما الجيش يواصل سعيه كي يحقق خرقاً حقيقياً لتأمين جزء من متطلباته، وإلا فإن خيبة الأمل ستكون أكبر، ولا سيما لدى العسكريين - الأفراد، الذين يراهنون على أن أحوالهم ستتحسن.

(أرشيف)

قضية

حتى عام 2019، كانت التقديرات تُشير إلى أن نحو 87% من المُقيمين في لبنان يقطنون في مناطق حضرية، غالبيتهم تسكن في المدن الكبرى. الأزمة الاقتصادية الراهنة ستغيّر، على الأرجح، هذه التقديرات بفعل تزايد «النزوح» إلى الأرياف. وهي عودة لا تخلو من «عواقب اجتماعية وخيمة» لما قد تساهم فيه من زيادة الانغلاق والتقوقع ونموّ العصبيات المناطقية والعشائرية، فضلاً عن أن الحياة «هناك» أسهل من «هنا» بسبب غياب الإنماء ومركزية العاصمة في حياة اللبنانيين

إيجارات المدن تطرد سكانها

رضا صوايا

مع دخول الانهيار عامه الثالث، تُشارف غالبية عقود الإيجار السكنية في مختلف المناطق عموماً، والمدن خصوصاً، على الانتهاء، فيما ترتفع حدّة «المُفاوضات» بين المالك والمُستأجر على خلفية البدل الشهري للمأجور لتنتهي غالباً بالفشل.

مُقارنةً مع بقية السلع والخدمات التي ارتفعت أسعار بعضها في السنتين الماضيتين بنسبة تجاوزت الـ 400%، زادت التكاليف المرتبطة بالمسكن (القيمة التأجيرية، الماء، الكهرباء، والمحروقات..) بين خريف 2019 وخريف 2020 بنسبة تقل عن 14%، وفق مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت. هذه الزيادة «المقبولة» سبقت تفاقم الانهيار ورفع الدعم عن المحروقات واشتداد أزمتَي الكهرباء والمياه، ما يشير الى «التحاق» كلفة السكن، قريباً، بـ«موكب» أسعار بقية السلع والخدمات.

ومع انتهاء عقود الإيجارات التي نُظّمت قبل الأزمة وتجاوز قيمة الإيجارات «الجديدة» أضعاف الحد الأدنى للأجور، وفي ظلّ اشتداد الانهيار، غدا قرار العودة الى الريف خياراً وحيداً لكثيرين ممن يملكون «ترف» الاستقرار في القرى و«استثمار» مداخيلهم لتأمين غذائهم وحاجياتهم.

تقول ليلى، وهي ربة منزل انتقلت وعائلتها من بيروت إلى «الضيعة»، إن زوجها «عاطل من العمل منذ أشهر، والأولاد لا يزالون في المدرسة، فيما ارتفعت كلفة المعيشة ولا أقارب لنا في الاغتراب لمدّنا بالدولارات»، لذلك «رجعنا عالضيعة وسجلت الأولاد في المدرسة الرسمية هناك»، علماً بأن الخيار لم يكن سهلاً، إذ «مضت عقود على سكننا في بيروت، ولدينا هنا ذكريات وأصدقاء، وأولادنا كبروا في أحيائها».

حال ليلى من حال كثيرين من اللبنانيين الذين هجروا مسقط رأسهم سعياً وراء الدراسة والعمل في المناطق الحضرية التي كانت، حتى عام 2019، «تؤوي» نحو 87% من المُقيمين في لبنان، وفق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT)، ونحو 64% من هؤلاء يعيشون في المدن الكبرى: بيروت، طرابلس، زحلة، صيدا وصور.

يُجمع عدد من الخبراء المدينيين على أن الأزمة الحالية من شأنها أن تغيّر معادلات السكن وتعيد توزيع السكان على المناطق بسبب موجات العودة الى الأرياف. إلا أن الباحثة المدينية في «استديو أشغال»، نادين بكداش، لفتت إلى أن «التشرّد ظاهرة حديثة بدأنا نشهدها أخيراً وتطاول كل اللبنانيين، ما يؤشر إلى مدى تطور الأزمة وتفاقمها». أوضحت أن الحالات التي نحن على دراية بها «تصيب العجزة وكبار السن ممن لا معيل لهم. وهناك عائلات بأكملها تعاني التشرّد، ولو لمدة قصيرة، وتسكن في الشوارع إلى حين إيجاد بديل».

وقد زاد الانهيار الاقتصادي والنقدي فوضى سوق الإيجارات سواء في التسعير أو في الشروط التي يخضع لها كثير من المستأجرين المستضعفين خلافاً للقانون، والتي تضعهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الدفع أو افتراش الطرقات والأرصفة.

تكفي جولة في شوارع بيروت تحديداً، وفي بعض المناطق الأخرى لتأكيد ذلك. فـ«حالات التشرد في شارع الحمرا، مثلاً، أصبحت لافتة، ولا تقصد هنا تشرد الأطفال وأولاد الشوارع، بل تشرد المسنّين اللبنانيين»، بحسب ما تقول لـ«الأخبار» مديرة برنامج العدالة الاجتماعية والمدينية في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية منى فواز، لافتة إلى أنّ «تشرّد اللبنانيين هو وجه آخر من أوجه أزمة السكن، وهو مرشح للتوسع، وعلينا أن نتوقع ارتفاع أعداد المشردين كلما تفاقمت الأزمة الاقتصادية».

تشير فواز إلى أن بعض المالكين باتوا يستبدلون المستأجرين اللبنانيين بنازحين سوريين لأن هؤلاء «أقدر على الدفع»، وفي بعض الحالات «يتذاكى المالكون ويتظاهرون بالتسامح وغضّ النظر عن تأخر المستأجرين في تسديد البدلات لعدة أشهر ليسهل عليهم طردهم لاحقاً بشكل قانوني».

ووفق المعطيات، ارتفعت وتيرة التهديدات بالإخلاء التي يتعرض لها الكثير من المستأجرين الذين بات متعذّراً عليهم تحمل بدلات الإيجار التي باتت تشكّل القسم الأكبر من مداخيل لم تعد تساوي شيئاً. تلفت بكداش إلى أن «كثيرين يتعرضون لتهديدات بالإخلاء ولا يملكون خيارات بديلة. وفي عدد من الحالات التي تابعناها واجهت بعض العائلات والأفراد إخلاءات متكررة، حيث اضطروا للتنقل بين عدة مساكن وأُجبروا على إخلائها في كل مرة لعدم قدرتهم على دفع الإيجار». أما عدم تفشي حالات التشرد بشكل كبير حتى اللحظة، فـ«لا يعني أن الخطر غير قائم لأن كثيرين ممن ليسوا مشردين بالمعنى الفعلي يقيمون في مساكن لا تمتّ إلى ظروف العيش اللائق بصلة، ما يقلص عدد الحالات التي تفترش الطرقات. لكن ظروف حياتهم لا تقل سوءاً عن المشردين، وهو ما يفرض توسيع تعريف التشرد ليشمل هذه الحالات، خصوصاً أن القانون لا يحدد الأماكن التي يسمح بتأجيرها للسكن. البعض يسكنون في مستودعات أو في غرف مع عشرات آخرين، وفي أماكن لا يصلها نور أو هواء ولا تتوافر فيها تسهيلات تصلح لإقامة البشر».

وتلفت بكداش إلى أن «بعض المشرّدين يصعب عليهم ترك المناطق التي عاشوا فيها وبنوا فيها ذكريات وعلاقات، لذلك نجدهم يتشردون حيث اعتادوا السكن، إما تحت الجسور أو في أبنية مهجورة أو ما يتوافر لهم»، فيما «تتعامل معهم البلديات كعبء جمالي، وبدل مساعدتهم تسعى إلى إبعادهم عن بعض الأحياء إلى حيث تتعذّر رؤيتهم».

غياب الإنماء في الأرياف يُصعّب تعميم تجربة «النزوح» إلى القرى

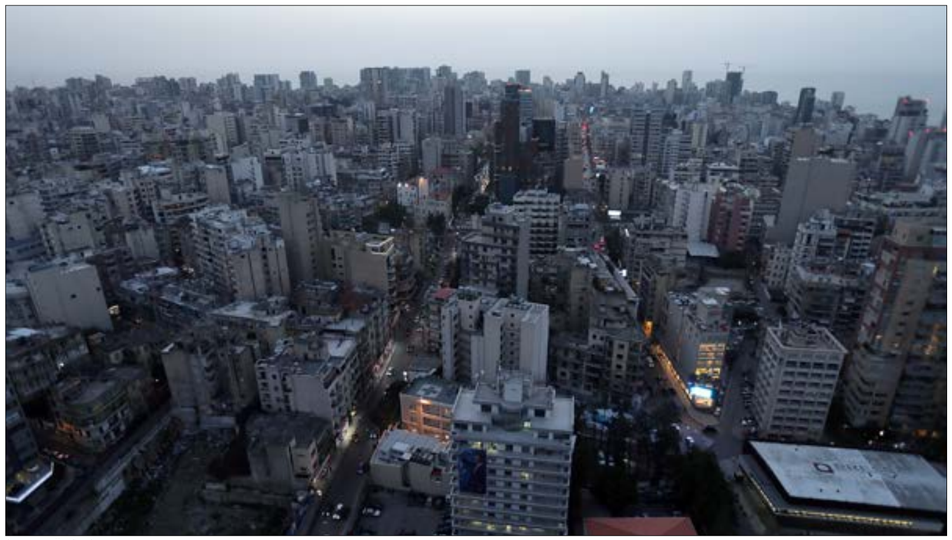
(هيثم الموسوي)

اللبنانيون يواجهون خطر التشرّد

رضا صوايا

«تسهيل إسكان اللبنانيين العوزين وذوي الدخل المتواضع وذوي الدخل المحدود في مساكن ملائمة في المدن والقرى». هذا ما تنص عليه المادة الأولى من قانون الإسكان الصادر قبل 56 عاماً (58/1965)، فيما لم تؤدّ السياسات الحكومية، طوال تلك الفترة، إلّا إلى العكس، ووصل الأمر إلى تداعي قطاع السكن حتى بات كثيرون من اللبنانيين حالياً أمام خطر التشرّد، حرفياً.

تعاني سارة، الأم لخمسة أطفال، من هاجس الرجوع إلى الشارع بسبب عجزها عن سداد إيجار المنزل وتراكم الدفعات عليها، هي التي خبرت جيداً معنى افتراش الشارع. إذ «سكنت» لثلاثة أيام، مع أطفالها، تحت أحد الجسور بعدما اضطرت الى إخلاء منزلها وحجز المالك على الأثاث، مساعدة أصدقائها ورفاقها لها مكّنته من العودة إلى العيش تحت سقف، لكنها تدرك أن «إحسانهم» إليها قد لا يدوم في ظل الضائقة التي تصيب الجميع، وأن حقها البديهي في السكن مهدد في أي لحظة. وهو ما يدركه «أبو لميا»، جيداً. فالرجل الذي يعمل في جمع التنك لم «يتنعّم» بالبيت المهجور الذي أمّنته إحدى الجمعيات له ولابنته أكثر من ثلاثة أشهر، لعجزه عن تأمين الإيجار بعد فترة الإقامة المجانية.

عدم تفشي حالات التشرّد بشكل كبير حتى اللحظة لا يعني أن الخطر غير قائم

بعض المقيمين في مساكن يتطلب عليهم تعريف المشردين لافتقادهم ظروف العيش اللائق (أرشيف)

متابعة

بنك التمويل يراكم خسائره في ملف «عقارات الغسانية»

هديل فرفور

قبل نحو عامين، تملّك بنك التمويل، المملوك جزئياً وبشكل غير مباشر من مصرف لبنان عبر شركة «إنترا»، 26 عقاراً في منطقة الغسانية (قضاء صيدا) تحمل الأرقام 6 و873 إلى 898، إضافة إلى العقار الرقم 1079 (في منطقة الصفيي) يملكها رئيس بلدية البلدة الجنوبية عباس فواز. عملية التملّك تمّت نتيجة تسوية رعاها الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، وكلّفت المصرف «من كيسه»، نحو خمسة ملايين دولار «وُهبت» لـ«الرئيس» المدعوم سياسياً «بالتواطؤ مع خبراء التخمين في مصرف التمويل ومسؤولين في لجنة الرقابة على المصارف»؛ إذ منح حمود الموافقة الإدارية على عملية الشراء لاستيفاء جزئي لدَين مترتب على فواز على أساس سعر متر بيعي (150 دولاراً) يتجاوز ستة أضعاف السعر التقديري (20 دولاراً) بحسب أكثر من خبير. ونتيجة هذا التلاعب بالأسعار، «سدّد» فواز نحو ثمانية ملايين دولار من ديونه مقابل عقارات لا يتجاوز سعرها الفعلي ثلاثة ملايين دولار.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الأخبار»، وافقت الهيئة المصرفية العليا في نيسان الماضي على عرض قُدّم إليها لشراء العقارات المذكورة بشيك مصرفي بقيمة خمسة ملايين دولار (أي نحو مليون دولار)، ما يعادل نحو 22 دولاراً للمتر. وأوضحت مصادر مصرفية أن المصرف اضطر إلى الموافقة على البيع لتجنّب تحمّل تبعات التأخير في تصفية الأملاك التي ينص عليها قانون التسليف والنقد، إذ يحتّم هذا القانون تصفية الأملاك بعد مرور سنتين على شرائها. مصادر قانونية مطلعة قالت لـ«الأخبار» إن المصرف لم يتمكن من بيع العقارات بالسعر الذي اشتراها به، وإن عملية الشراء المزمع عقدها الآن «تتم وفق السعر الحقيقي للعقارات». ورأت في هذا العرض «تأكيداً على الخدمة التي قدّمها المصرف لرئيس البلدية على حساب أموال مصرف لبنان». ولفتت إلى أنه «بعملية البيع هذه، يكون المصرف قد زاد خسارته بسبب تواطؤ ضمني بين الجهات المعنية، وتحت إشراف جهات الرقابة المؤتمنة على تنفيذ القوانين».

> اشترى البنك المتر بـ150 دولاراً وباعه بـ 22 دولاراً!

في كتاب وجّهته في 11 كانون الثاني الماضي إلى عضو بلدية الغسانية علي فواز، تذرّعت رئيسة لجنة الرقابة على المصارف مية الدباغ بالسرية المصرفية لعدم الاستجابة لطلب الأخير الاستفسار حول موقف اللجنة من المعلومات التي توثق التلاعب بأسعار العقارات، إذ اكتفت دباغ بالقول حرفياً: «لا يسعنا تزويدكم بأي معلومات إضافية متعلقة بالموضوع المثار (...) استناداً لقانون سرية المصارف».

عضو المجلس البلدي اتهم رئيس البلدية بممارسة «الكيدية والانتقام» ضده بسبب متابعته للملف. وأوضح لـ«الأخبار» أن «الريس» أصدر قراراً في تشرين الأول الماضي وضع بموجبه إشارة عدم تصرّف على منزل العضو البلدي بحجة وجود مخالفات، «علماً بأن هذه المخالفات سُوّيت بقرارات تحمل توقيع رئيس البلدية نفسه».

«الريس» فواز، من جهته، بدوره، نفى في اتصال مع «الأخبار» وجود خلفيات كيدية، مشيراً إلى وجود دعاوى قضائية مرتبطة بتعدي العقار الذي يملكه علي فواز على عقار تابع للبلدية، «والدعوة مستمرة والإشارة على الصحيفة العقارية تعود لسنوات»، علماً بأن الإفادات العقارية تثبت شطب الإشارة بموجب تسوية تمت في عهد رئيس البلدية الحالي.

تقرير

الجدل حول امتحانات «الثانوية العامة»: من «يثقّل» المواد؟

فاتن الحاج

الجدل القانوني بين وزارة التربية والتفتيش التربوي مستمر في شأن صلاحية الوزير طارق المجذوب في تعديل «تثقيل» مواد امتحانات الثانوية العامة (التغيير في قيمة المادة من مجموع العلامات) بقرار منه، أم أن الأمر يحتاج إلى مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، مع ما يرتب ذلك من اختلال في مبدأ تكافؤ الفرص بين المتحنين وإمكان تعرض الامتحانات للطعن من المتضررين.

أمس، عقد اجتماع في وزارة التربية بعد كتاب وجهه المجذوب إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء لسؤاله عن قانونية القرار 112 /م/ 2021 الصادر في 15 نيسان 2021 والخاص بإجراء امتحانات الثانوية العامة. وحضر الاجتماع ممثلون عن الهيئتين الأكاديمية والقانونية في المركز. وكانت الهيئتان، بحسب رئيسة دائرة الامتحانات الرسمية بالتكليف أمل شعبان، أقرّتا سابقاً بصلاحية الوزير في تعديل بعض المواد الخطية في الامتحانات، استناداً إلى المادة 5 من الفصل الرابع من المرسوم 5698 بتاريخ 15 حزيران 2001 (تنظيم الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة بفروعها الأربعة)، وعادتا وأكدتا هذا الرأي في الاجتماع، وحرّر محضر في هذا الخصوص وقّعه ممثلو المركز والوزارة. ووفق شعبان، يستند الاتفاق بين الجانبين إلى المادة الثالثة من الفصل الثاني من المرسوم نفسه التي تتضمن ثلاثة مكوّنات هي عامل التثقيل، العلامة القصوى والمدة بالساعة للمسابقة، وأي تعديل بالمادة يعني تعديلاً بكل مكوناتها، ولا يمكن تجزئته.

(مروان بو حيدر)

شعبان أشارت إلى أن المركز التربوي سيرفع إلى وزير التربية رأيه القانوني، إضافة إلى تعديل لبعض المواد المنصوص عليها في المرسوم من

> وزارة التربية تستنجد بالمركز التربوي لتغطية قرارها

حيث التثقيل والمدة بالساعة والعلامة القصوى، علماً بأن المركز أعطى رأيه سابقاً بالمدة بالساعة، وصدرت مذكرة الامتحانات ببرنامج الامتحان ومدة كل مسابقة على هذا الأساس. ولفتت شعبان إلى أنها رفعت سابقاً إلى الوزير رداً على بيان رأي التفتيش التربوي في هذا الموضوع https://al-akhbar.com/Community/308929، فهل سيرفع الوزير كتاباً رسمياً إلى التفتيش يتضمن الرأي القانوني للوزارة والمركز؟

مصدر في التفتيش التربوي أكد أن المفتشية العامة التربوية لا تزال عند قراءتها لأحكام المرسوم 5698 بكل مندرجاته، والذي لم يول وزير التربية حق التعديل في تثقيل المواد والعناصر الملازمة (التثقيل، العلامة القصوى ومدة المسابقة)، وأن تعديل المكونات الثلاثة يحتاج إلى مرسوم في مجلس الوزراء، علماً بأن مذكرة الامتحانات الصادرة عن رئيس اللجان الفاحصة المدير العام للتربية فادي يرق تضمنت تقصيراً لوقت المسابقات في جميع المواد.

ورداً على المصدر التربوي الذي رأى أن بيان رأي المفتشية العامة التربوية ذهب بعيداً في الحديث عن المخالفات القانونية للقرار 112 وكأنه ليست هناك ظروف استثنائية في البلد، أكد مصدر التفتيش أنه «لا يغيب عن المفتشية العامة أننا نمر بظروف استثنائية، لكن هذه الظروف تقتضي التعامل بحكمة ودراية استثنائيتين وتحصين القرارات بشكل استثنائي».

يورو 2020

كأس أوروبا... ربح معنوي وخسائر اقتصاديّة

هي البطولة التي كانت تنتظرها البلدان المضيفة لتحقيق أرباح مالية وتنشيط دوراتها الاقتصادية. لكن ليس بعد الآن. «اليورو» أصبح بطولة غير مربحة أو بشكل تفاوتي أكثر. أصبحت تدرّ أموالاً بسيطة مقارنةً بالماضي. والسبب هو توزيع استضافتها على بلدان مختلفة. وطبعاً منها لا يزال تحت تأثير تفشي وباء «كورونا»

شربل كريّم

قبل 9 أعوام، خرج الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي لكرة القدم الفرنسي ميشال بلاتيني بفكرة استضافة أكثر من مدينة أوروبية للبطولة القارية. لكن بين عام 2012 وعام 2021 تبدّلت الأمور كثيراً في العالم وفي أوروبا التي كادت تخسر بطولتها الأهم بعدما أُجبرت على تأجيلها في الصيف الماضي إثر تحوّلها الى بؤرة أساسية لتفشي وباء «كورونا».

تسويق بلاتيني للفكرة وقتذاك كان الهدف منه منح الفرصة للكثير من البلدان الأوروبية للاستفادة من المردود الاقتصادي لاستضافة أكبر حدثٍ أوروبي على صعيد المنتخبات، وهو أمر لن يكون حاضراً اليوم في العديد من المدن الـ 11 المضيفة للمباريات، والتي لا تزال متأثرة بدرجات مختلفة بحضور «كورونا» فيها والإجراءات التي فرضتها الجائحة عليها.

بطبيعة الحال، تؤمّن كأس أوروبا مردوداً سياحياً كبيراً للمرافق في البلدان المضيفة، يضاف إليها طبعاً ما تحصل عليه الاتحادات الوطنية من عائدات بيع تذاكر الدخول الى المباريات. كما تنشط حركة السفر والطيران، وتنتعش فنادق ومطاعم ومقاهٍ وحانات المدن الحاضنة للملاعب لمدة 4 أسابيع. لكن مع توزّع هذه المدن على بلدان مختلفة، اضمحلّت استفادة هذه البلدان المادية محدودة ومغايرة كلياً عن تلك التي عرفها المضيفون في النسخات السابقة.

ففي «يورو 2016» مثلاً، غنمت فرنسا 1,2 مليار يورو من عائدات البطولة مع وصول 600 ألف زائر الى البلاد، حيث قضى بحسب الدراسات كلٌّ منهم أقلّه 8 أيام، ليصرف 154 يورو كمعدل عام في اليوم الواحد. ومن خلال عملية حسابية، تكون فرنسا قد ربحت مليار يورو بالتمام والكمال كونها لم تصرف إلا 200 مليون يورو على تحديث البنى التحتية وغالبيتها ارتبطت بالمرافق العامة لأن ملاعبها كانت في حالة تحديث دائم، فحافظت على معاييرها منذ استضافة البلاد لنهائيات كأس العالم عام 1998.

إذاً، أي بلدٍ اوروبي لن يحقق هذه المرّة ما ينشده، لا بل إن البعض أصيب بخسائر جراء تأجيل البطولة ومن ثم سحب الاستضافة من بعض المدن على غرار العاصمة الإيرلندية دبلن التي أصبحت خارج المعادلة بسبب الإجراءات القاسية الخاصة بالوضع الصحي، وهي التي كانت تنتظر وصول 90 ألف سائح على الأقل، الأمر الذي كان سيعود بمردودٍ على الاقتصاد بقيمة 106 ملايين يورو بحسب دراسة داخلية. أما بالنسبة الى البطولة التي سبقتها والتي أقيمت عام 2012 في بولندا وأوكرانيا، فإن البلدين دفعا ما مجموعه 31 مليون يورو لتأهيل المنشآت العامة، وقد حصدا بعدها فائدةً كبيرة منها، على غرار ما جناه البولنديون من تحديث المطار وخطوط القطارات وغيرها.

الواقع أن البلدان التي تحتضن المباريات الآن لم تصل الى الأرقام التي كانت تتمناها، فهي تستضيف اللقاءات بصورة غير طبيعية، فهي كانت تعلم سلفاً أن ملاعبها لن تُفتح إلا لحوالى الـ 50 بالمئة من المشجعين الذين تقلّصت أعدادهم أصلاً بسبب عدم التقاء قسم كبير منهم مع شروط السفر الخاصة بالجائحة أو بسبب تفضيلهم عدم الذهاب الى بلدان لا تزال متشدّدة في مسألة العزل الصحي للمصابين على غرار العاصمة الإنكليزية لندن ونظيرتها الاسكوتلندية غلاسغو.

أضف الى هذه النقطة أن بعض المدن المضيفة استبعدت خلق مساحات خاصة لتجمعات المشجعين، وهو ما قلّص من الأجواء الاعتيادية وأبعد بالتالي الجماهير عن فكرة القدوم الى هذا البلد أو ذاك لعيش الأجواء الاستثنائية الخاصة بالبطولة.

إذاً، هي بطولة خاسرة بشكل أو بآخر بالنسبة الى الكثيرين، لكن لا بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي للعبة الذي حافظ على أرباحة ورفع من حجمها من خلال المكاسب التي أفرزتها حقوق النقل التلفزيوني والإعلانات، وهو أمر ليس بالغريب، إذ إن مقارنة بسيطة بين نسختَي 2012 و2016 توضح بأن عائدات «اليويفا» من الأولى كانت 500 مليون يورو، بينما ارتفعت في الثانية الى 847 مليوناً، ولا شك في أنها ارتفعت في النسخة الحالية (بانتظار الكشف عن الأرقام النهائية بعد ختامها) بسبب ارتفاع نسب المشاهدة بحُكم متابعة شريحة كبيرة من الأوروبيين للمباريات عبر شاشات التلفزة بعد عجزهم عن الدخول الى الملاعب أو السفر إليها.

لكن رغم كل شيء، تبقى إقامة البطولة مسألة مربحة على مختلف الأصعدة، فهي أولاً أخرجت أوروبا من حالة الكآبة التي عرفتها جراء موت مئات الآلاف بعد إصابتهم بالفيروس القاتل. أما ثانياً فهي أعادت الروح الى أهم بطولةٍ للمنتخبات في القارة وحافظت على تقاليدها. أما ثالث الأمور وأهمها أن هذه النسخة تعدّ بمثابة نفحة حياة في الملاعب التي فتحت الأبواب بشكل جديّ لعودة الجماهير في مقدمة اللعبة والحياة الى طبيعتها في وقتٍ قريب، وليعود المشهد الأجمل لكرة القدم الى سابق عهده، حيث رسم المشجعون أجمل اللوحات في الطرقات والمدرجات.

تأثرت المدن المستضيفة للمباريات بأعداد الجماهير القليلة، مقارنةً بالماضي (أ ف ب)

أبرز مباريات اليوم

يورو 2020

- كرواتيا x اسكوتلندا 22:00
- تشيكيا x إنكلترا 22:00

كوبا أميركا

- أوروغواي x تشيلي 00:00 (منتصف ليل الثلاثاء الأربعاء)
- الأرجنتين x باراغواي 3:00 (فجر الأربعاء)

> **استثمرت فرنسا 200 مليون يورو لتربح مليارا جزّاء استضافتها «يورو 2016»**

الكرة المعولمة

فلورنتينو بيريز... السياسة أهمّ من كرة القدم!

رحل المدافع سيرجيو راموس عن ريال مدريد بعد 16 عاماً قضاها بين أسوار ملعب «سنتياغو برنابيو» ليشتعل بذلك الرأي العام الرياضي عبر مواقع التواصل الاجتماعي. الأسلوب الذي خرج به راموس لم يكن لائقاً مقارنةً بحجم مسيرته المرصّعة بالألقاب. الأمر الذي صوّب نيران الانتقادات حول رئيس النادي فلورنتينو بيريز الذي أكد على موقفه السابق بأن اللاعبين مجرّد «أحجار» في لعبته التي تدرّ الملايين

حسين فحص

كرة القدم للجماهير. هذه هي الحقيقة الثابتة في أذهان الجمهور، الذي ينسى كل شيء لمدة 90 دقيقة ويتناسى همومه من أجل مباراة للكرة. المشاهد لا يريد سوى شيء واحد، وهو أن يرى فريقه يفوز ليعوّض بذلك شيئاً من الخسائر التي يواجهها في حياته اليومية.

ورغم أنّ هذه المعادلة موجودة في عقلية العديد من ملّاك الأندية أيضاً، غير أنّ البعض يضع العوائد المادّية فوق أي اعتبار.

غالباً، يسعى الملّاك للموازنة بين الربح الوفير وإرضاء الجماهير، إذ أنه، وبعيداً عن الشق العاطفي، توجد علاقة طردية بين العاملين: جمهور راض، وهذا يعني إقبالاً أكثر ومن ثمّ فإنّ العائدات سوف تزيد. وفي هذا الإطار يضع بعض الملاك رضا جماهيرهم في الطليعة نظراً إلى كون هؤلاء الرؤساء أنفسهم من أكبر مشجعي النادي، أمّا الفئة الثانية، ورغم أنّ ما تُظهره يدل على الشغف والانتماء، فإن مواقفها وتصرفاتها تعكس الرغبة باستقدام الأموال الوفيرة بالدرجة الأولى، أو بعبارةٍ أخرى: «Business is business».

يبرز من أولئك الملاك: فلورنتينو بيريز إمبراطور العقارات ورائد الأعمال في عالم المستديرة.

عام 1995 ترشّح فلورنتينو بيريز لرئاسة ريال مدريد، غير أنه خسر الانتخابات أمام رامون ميندوزا بفارق 699 صوتاً، وفي الولاية التالية عاد بيريز مرة أخرى ليفوز بالمنصب ويحتل الرئاسة لمدة 17 عاماً.

منذ تلك اللحظة، ظهر جلياً تضارب المصالح عند فلورنتينو، وقد بدأ أول معالم ذلك عندما استهلّ ولايته الأولى في مدريد بصفقة «سياسية» صُنّفت على أنها الأكثر إثارة للجدل في العصر الحديث للكرة الإسبانية، حيث عقد اتفاقاً مع النجم البرتغالي لويس فيغو ووكيله، يقضي بانتقال اللاعب إلى ريال مدريد بشرط فوز بيريز في الانتخابات. هنا، ظهرت حنكة بيريز باستغلال اللاعبين للترويج لحملته وكسب قطاع عريض من المناصرين لتعزيز المكانة مستقبلاً.

> **عمل رئيس ريال مدريد في مجال العقارات قبل قدومه إلى كرة القدم**

وفي عام 2012، اجتمعت الجمعية العمومية لنادي ريال مدريد وأقرت بعض التعديلات في شروط الترشح لرئاسة النادي. أبرز تلك التعديلات كان وجوب مرور 20 عاماً على عضوية المترشح وليس 15 عاماً كما كان في السابق. أما التعديل الثاني والأهم فهو وجود ضمان بنكي «حساب في المصرف» للمترشح قيمته 15% من الموازنة السنوية للنادي. نتيجة تلك التعديلات، فاز بيريز بالتزكية في دورتَي 2013 و 2017، ومن المتوقع أن يستمر فوزه في الجولات المقبلة حتى يقرر هو موعد انتهاء الرحلة.

«سيطرة» بيريز على النادي الملكي مكّنته من تنفيذ شركة البناء والإنشاءات التي يترأسها (ACS)، فبحسب تقرير نُشر في مايو/أيار عام 2018 في صحيفة «التلغراف»، هناك توافق بين جولات فريق ريال مدريد الصيفية والعقود التي تعقدها الشركة في الدول ذاتها. يُذكر أن هناك تعاوناً مهماً يجري بين الشركة والنادي في مشروع تطوير ملعب السانتياغو بيرنابيو أيضاً.

نفوذ بيريز المادي والسياسي جعل اسمه لصيقاً بالفيفا، حيث توجّه البعض للزعم بأنّ له أيادي خفية داخل جدران الاتحاد الدولي لكرة القدم تخدم مصالح النادي الملكي. لكن، ورغم انكشاف الستار عن العديد من فضائح الفيفا مثل سقوط الرئيس السابق جوزيف بلاتر إثر ثبوت تورطه في تلاعبه ببعض البطولات، وتفضيل ملفات تنظيمية لبطولاتٍ قارية على أخرى، وخضوع العديد من المسؤولين البارزين للتحقيق آخرهم ميشيل بلاتيني، ظلّ وضع بيريز داخل الفيفا متيناً وغير قابل للمس، حتى وصفه البعض «بالصندوق الأسود». وفي هذا الإطار تبيّن أن بيريز يوظف أشخاصاً ويستفيد منهم هناك، وكل ذلك من دون وجود أي أدلة حقيقية.

وتعود آخر مواجهة بين بيريز والاتحاد الدولي لكرة القدم لأشهرٍ قليلة على خلفية بطولة «سوبر ليغ» التي أراد رئيس ريال مدريد إنشاءها بهدف إدخال عائدات ضخمة على خزينة ناديه، وبالتالي مواجهة تداعيات فيروس كورونا، غير أن الفيفا وقفت له بالمرصاد وأحبطت محاولاته قبل أن تتحقق. «سوبر ليغ» عكست قوة بيريز الذي أراد مواجهة الفيفا منفرداً.

لا عاطفة في إدارة بيريز، يعكس ذلك أسلوبه في تسريح أساطير النادي. بدأ الأمر مع الحارس التاريخي للملكي إيكر كاسياس، ثم تلاه كل من كريستيانو رونالدو وسيرجيو راموس في سيناريوهات متشابهة تكون فيها الكلمة الأخيرة لإدارة المريننغي التي تتجرّد من العاطفة كلما أرادت التخلص من أعمدة الفريق.

عموماً، ورغم قراراته المثيرة للجدل أحياناً، يبقى بيريز أحد أبرز ملّاك الأندية على الساحة الخضراء، تفضيل مصالحه ومصالح ناديه على حساب عاطفة وكبرياء اللاعبين والجماهير قد يدل على بعض الأنانية، غير أنه يعكس عقلية سياسية متينة. تجدر الإشارة إلى أنّ سياسات بيريز «الصارمة» ساهمت في بناء مجد الريال في تاريخه الحديث، غير أنّ أزمة كورونا الحالية أضاءت على الجانب المظلم من فلورنتينو. الواضح أنّ ريال مدريد يعاني من ضائقة مادية إثر تراجع العائدات والغياب عن منصات التتويج، والأكثر وضوحاً أنّ بيريز سوف يسعى جاهداً لمحاولة خوض غمار الموسم المقبل باقل التكاليف الممكنة بدءاً بالتخلص من الأجور المرتفعة وصولاً إلى تضييق عدد الصفقات خلال سوق الانتقالات. فهل ينجح بيريز في رهانه أم أنّ المؤشرات الأخيرة تدل على اقتراب سقوطه عن العرش؟

أخرج بيريز راموس من الباب الضيق (أ ف ب)

حول العالم

الجمهور حاضر في الأولمبياد... مبدئياً!

أعلن منظمو أولمبياد طوكيو أنهم سيسمحون بحضور 10 آلاف مشجع كحد أقصى في المنشآت الرياضية، قبل قرابة الشهر من انطلاق الحدث العالمي، مضيفين أن المنافسات قد تقام خلف أبواب موصدة في حال ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا. وينهي هذا القرار شهوراً من التكهنات حول ما إذا كان الرياضيون في الألعاب المؤجلة بسبب الوباء سينافسون أمام الجماهير أو في منشآت فارغة، بعد حظر المتفرجين القادمين من الخارج في آذار/مارس الماضي.

وقال المنظمون في بيان: «في ضوء القيود الحكومية المتعلقة بالأحداث العامة، سيُسمح بحضور جماهيري بنسبة 50 في المئة من سعة المنشآت، بحد أقصى يصل إلى 10 آلاف شخص في جميع المنشآت». وأضافوا أن القرار بشأن عدد المشجعين الذين سيُسمح لهم بحضور الألعاب البارالمبية سيتأجل حتى 16 تموز/يوليو، أي قبل أسبوع من موعد انطلاقها. هذا وترك المسؤولون الباب مفتوحاً أمام احتمال إقامة المنافسات خلف أبواب موصدة في حال تفاقم الوضع الوبائي. وقال حاكم طوكيو يوريكو كويكي قبل الإعلان عن القرار: «إذا طرأ تغيير جذري في عدد الإصابات، فقد نحتاج إلى إعادة النظر في هذه المسألة وإلى التفكير في خيار عدم وجود متفرجين في المنشآت».

ومع اقتراب موعد حفل الافتتاح المقرر في 23 تموز/يوليو المقبل، سبق أن أكد كبار الخبراء الطبيين، بمن فيهم مستشارون للحكومة، أن إقامة الألعاب خلف أبواب موصدة ستكون «مثالية» من وجهة نظر صحية.

تشيلي تخرف فقاعة كوبا اميركا

أقرّ الاتحاد التشيلي لكرة القدم خرقه للفقاعة الصحية في مسابقة كوبا أميركا المقامة حالياً في البرازيل، على خلفية حضور مزين للشعر محلي إلى مقر إقامة أبطال نسختَي 2015 و2016 في مدينة كوبايا وسط الدولة المضيفة. وأفاد الاتحاد المحلي للعبة في بيان نشره على مواقع التواصل الاجتماعي بأن «الطاقم التقني خرق الفقاعة الصحية للوفد بعد الدخول غير المرخص لمزين للشعر برازيلي الذي على الرغم من إبرازه نتيجة كشف سلبية لفحص (بي سي آر)، إلا أنه لم يكن يتوجب عليه أن يخالط اللاعبين». وأضاف، من دون الإفصاح عن أسماء، أنه «ستتم معاقبة كل الأشخاص المتورطين».

وكان أحد نجوم المنتخب وهو أرتورو فيدال، مع المدافع غاري ميديل، نشر على مواقع التواصل الاجتماعي صوراً تُظهر قيام أحد الحلاقين بقص شعره، في الفندق حيث ينزل منتخب «لا روخا»، وذلك قبل لقاء الأخير أمام بوليفيا.

اتلانتا هوكس يتاهل إلى نهائي الشرق

انتزع أتلانتا هوكس بطاقة تأهله إلى نهائي المنطقة الشرقية للمرة الأولى منذ عام 2015، بفوزه في المباراة السابعة من سلسلة نصف النهائي على فيلادلفيا سفنتي سيكسرز (103-96) في «بلاي أوف» دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين الذي شهد فوز فينيكس صنز بمباراته الأولى في نهائي المنطقة الغربية. وللمرة الأولى في تاريخه نجح هوكس في حسم مباراة سابعة في الأدوار الإقصائية خارج ملعبه وأنهى مشوار سيكسرز الذي كان صاحب أفضل سجل خلال الموسم المنتظم، وذلك بفضل جهود كيفن هورتر وتراي يونغ اللذين سجّلا 27 و21 نقطة توالياً مع 10 تمريرات حاسمة للثاني. وخرج هوكس، الطامح ببلوغ نهائي الدوري للمرة الأولى منذ موسم 1960-1961 حين كان الفريق في سانت لويس والفوز بلقبه الأول منذ عام 1958، منتصراً في هذه السلسلة من ثلاث مباريات على ملعب سيكسرز، وبالتالي يأمل المواصلة على هذا المنوال حين يبدأ سلسلة نهائي المنطقة يوم الأربعاء في ملعب ميلووكي باكس.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/ 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

برنامج «الحزب الشيوعي اللبناني» للمرحلة الانتقالية [2/1]

نحو دولة علمانية ديمقراطية، نحو بناء الاقتصاد المُنتِج، نحو العدالة الاجتماعية

يعاني لبنان من أزمة متعددة الأبعاد على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافّة. فأزمة نظام الطائف وصلت إلى مداها، مع فشل السلطات التنفيذية والتشريعية وشللها، وازدياد مخاطر التشظي الوطني ومخاطر التدخلات الخارجية، السياسية منها والعدوانية، فضلاً عن مخاطر تفشّي جائحة الكورونا التي لم تكتمل فصولها بعد. ويبرز، على الصعيد الاقتصادي، تفاقم الأزمة النقدية والمالية كجزء من أزمة اقتصادية أشدّ عمقاً وشمولاً. وأبرز عواملها: طغيان الأنشطة الريعية والقطاعات المتدنية الإنتاجية غير القادرة على خلق الوظائف، وانهيار البنى التحتية ووظائف الدولة الأساسية، وغياب التقدم التكنولوجي والإبتكار، والتفاوت الكبير في توزّع الدخل والثروة وتراجع العوائد الناتجة عن العمل بالتزامن مع ارتفاع متواصل في كلفة المعيشة. وقد أنتجت هذه العوامل على الصعيد الاجتماعي بطالة وهجرة وتهميشاً خصوصاً بين الشباب، وأضعفت بنسبة كبيرة القدرة الشرائية للعمال والأجراء والموظفين ولروحة واسعة من الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة التي فرض عليها أن تتحمل بشكل غير متساوٍ ـ مقارنة بالطبقات الغنية ـ الأعباء الضريبية وتكاليف خدمة الدين العام ونفقات الصحة، والتعليم، والنقل، والسكن.

وفي إطار هذه المرحلة الانتقالية، يطرح الحزب الشيوعي اللبناني برنامجاً سياسياً ـ اقتصادياً ـ اجتماعياً أمام اللبنانيين وأمام القوى الديمقراطية التي أعلنت منذ أكتوبر 2019 أن مرحلة جديدة من العمل السياسي قد انطلقت من أجل التغيير الحقيقي. وبالطبع لا ينطوي هذا البرنامج على مطالب موجّهة إلى السلطة القائمة، بل هو يرمي إلى تحقيق تغيير عميق يُنهي استئثار المنظومة الحاكمة للانقسامات الطائفية وما نتجته من شلل دستوري، ويؤسس لبناء دولة ديمقراطية علمانية وفقاً يلبي تطلّعات الشباب والمتعلمين والنساء والطبقة العاملة والفئات المتوسطة نحو التقدّم والحداثة والعدالة الاجتماعية، بدلاً من اقتصاد تسيطر عليه الاحتكارات والمصارف والرساميل الكبرى المستظلّة بنظام سياسي مذهبي تحاصصي متخلّف ورجعي لا يليق بلبنان القرن الحادي والعشرين.

سمات المرحلة الراهنة

أولاً، هي مرحلة تصاعد الطروحات الكيانية والدستورية من جانب قوى سياسية وروحية بدأت تطرح ـ وسط استفحال الأزمة التي تتحمّل تلك القوى مسؤوليتها تاريخياً ـ مسائل جوهرية خلافية أمام الرأي العام، وعلى رأسها قضايا الحياد والتدويل والمثالثة واللامركزية الموسّعة والفدرلة، ما يهدد الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، خصوصاً في زمن مشاريع التفتيت الجاري تنفيذها في المنطقة.

ثانياً، هي مرحلة ركود اقتصادي طويل الأمد مترافق مع تراجع الاستثمار العام والخاص وانهيار مصرفي ومالي ونقدي، إضافة إلى ترسّخ التضخم وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية والتراجع القياسي في الاحتياطات الخارجية، ما سوف يفرض في القريب العاجل وقف دعم المواد الأساسية. ومع تداعيات جائحة كورونا تصبح الأزمة مرشّحة للتحوّل إلى أزمة عامة، من عناوينها مضاعفة إفقار اللبنانيين والبطالة والتهميش وتهجير الشباب وخفض مداخيل الطبقة العاملة والفئات المتوسطة وتعميق اللامساواة، بالتزامن مع تفكّك مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدهور الخدمات العامة من كهرباء وماء ونقل عام وطرق واتصالات وغيرها.

ثالثاً، هي مرحلة العجز الصريح والمطلق للمنظومة الحاكمة عن إيجاد حلول ناجعة لأزمة بنيوية تعصف بالاقتصاد ككل، وبخاصّة في القطاعين المصرفي والمالي. فالمصارف في حالة إفلاس غير معلن، وهي تتحمّل مع مصرف لبنان المسؤولية المباشرة عن تبديد ودائع اللبنانيين ومدّخراتهم. ومع ذلك، فقد تُرك لها المجال كي تفرض على الحكومة المستقبلة، بالتحالف مع القوى العميقة المسيطرة على المجلس النيابي، التراجع حتى عن تنفيذ «خطة الإنقاذ» التي تولّت الحكومة نفسها إعدادها، كما فُرضت عليها التراجع عن إقرار قانون للرقابة على التحويلات كي تبقى هذه الأخيرة خاضعة لمصالحها الخاصة وسياساتها الاستنسابية. وهي فوق هذا وذاك فرضت المضيّ قدماً في إخضاع البلد لأكبر عملية هيركات للودائع مستفيدة من تعدّد أسعار الصرف وخصوصاً من تزايد الهوّة بين سعر الليرة على المنصّة (التعميم 151) وسعرها في السوق الحرّة.

رابعاً، هي مرحلة التخبّط الدستوري وعدم قدرة المنظومة الحاكمة على تشكيل حكومة لأكثر من ثمانية أشهر بعد استقالة حكومة حسان دياب، ما يؤكد ليس فقط عجز هذه المنظومة عن تأمين الانتظام العام وإعادة إنتاج أدوات الحكم التنفيذية ومعالجة الشلل الذي يطاول السلطات الأخرى، بل يؤكد أيضاً مدى عمق أزمة نظام الطائف التي شوّهت الممارسة الديمقراطية واختزلت كل السلطات في أيدي خمس أو ستّ «زعامات»، وأوصلت القوى الطائفية الحاكمة الى حدّ الاختباء وراء حكومات تكنوقراطية.

خامساً، هي إلى جانب هذا كلّه، مرحلة ارتفاع منسوب التدخلات الخارجية ـ وبخاصة الأميركية ـ الآخذة في تشديد الضغوطات المالية والنقدية وزيادة الإجراءات العقابية ومحاولة تحميل لبنان أكثر فأكثر كلفة تبعية نظامه وارتهان منظومته للخارج والتحكّم في تشكيل حكوماته، والانحياز إلى جانب الكيان الصهيوني في ترسيم حدود لبنان البحرية الجنوبية وغير ذلك من تدخلات.

انتفاضة 17 أكتوبر

تظهر تجليات أزمة الرأسمالية اليوم، كأزمة عالمية، في تراجع معدلات النمو وازدياد تركّز الدخل والثروة في يد القلّة وتسارع انهيار الطبقة العاملة وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى، فضلاً عن ارتفاع حدة التناقضات الطبقية سواء في الدول الرأسمالية المتقدمة أو في الدول النامية. وفي خضم هذه المرحلة الانتقالية تتفجّر الانتفاضات الشعبية رفضاً لعدم المساواة والتهميش والإفقار والاستغلال في دول عديدة من المنطقة العربية (من العراق إلى السودان) كما في أميركا اللاتينية وأوروبا.

ولم تكن انتفاضة اللبنانيين في تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 2019 بعيدة عن هذا السياق العالمي، بل هي أتت ردّاً على أزمة الرأسمالية اللبنانية التابعة التي حالت دون توفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لغالبية اللبنانيين. وقد بدأت هذه الانتفاضة في شكل معركة طبقية بين محورين، الأول يجمع القوى والفئات الطليعية من المجتمع من شباب

> **على الانتفاضة مهمّة التحوّل الى ثورة ديمقراطية تتطلّع الى نزع الهيمنة المزدوجة للرأسمال والاحزاب الطائفية**

(أرشيف ـ مروان بو حيدر)

وعمال وموظفين وطلاب ومتعطّلين عن العمل وراغبين في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثاني ينحصر في طبقة الـ 1في المئة والأطياف التي تمثل الرأسمال الريعي والاحتكاري والزعامات الطائفية التي تريد إبقاء لبنان خاضعاً للنظام الطائفي المتخلّف. ومن خلال هذه المعركة الطبقية الواضحة الأبعاد، أفرزت الانتفاضة واقعاً سياسياً جديداً في البلاد، يتوجّب على القوى الحاملة لهذه الانتفاضة أن تحوّله إلى رافعة للتغيير الجذري والشامل في بنية النظام القائم، في مواجهة حقبة الانهيار الاقتصادي والنقدي وعجز قوى السلطة عن استحداث أية حلول جدّية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويدرك الحزب الشيوعي واقع التنوّع والتعدّد الكبير الذي يحيط بتركيبة القوى والتيّارات والمجموعات والكتل المشاركة في الانتفاضة، والذي شجع ويشجع قوى كثيرة ـ من داخل السلطة ومن الخارج ـ على محاولة حرف الانتفاضة عن مسارها الطبيعي. وإلى جانب تصدّيه لمثل هذه المحاولة، يدرك الحزب أيضاً أن أهداف الانتفاضة ليست من النوع الذي يمكن تحقيقه عبر برامج مجتزأة أو فئوية أو ذات طابع مطلبي بحت، بل هي من النوع الذي يتطلب برنامجاً متكاملاً وجذرياً يُنهي مرحلة ويبني على أنقاضها مرحلة جديدة ترسي الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعملية التغيير.

التغيير الديمقراطي، الاقتصاد المنتج، والعقد الاجتماعي الجديد

إن الانتقال من انتفاضة أكتوبر في اتجاه التغيير يستند إلى متغيرات عميقة في أسس النظام السياسي ـ الاقتصادي اللبناني، ما يطرح على الانتفاضة مهمّة التحوّل إلى ثورة ديمقراطية تتطلّع إلى نزع الهيمنة المزدوجة للرأسمال والأحزاب الطائفية التي تحوّل تحالفهما المتقادم إلى عائق أساسي أمام التقدم وأمام الاستجابة لمصالح القوى الاجتماعية الحيّة في لبنان، خصوصاً العمّال والأجراء والشباب والنساء. فقد برزت حقائق أساسية تحتم على قوى التغيير اعتبار أن النظام القديم قد بلغ نهايته ولا بدّ من الدفع في اتجاه تغييره وإرساء ديمقراطية حقيقية وبناء الاقتصاد المنتج والعدالة الاجتماعية:

الحقيقة الأولى تفيد بسقوط مرتكزات نظام الطائف (الداخلية والخارجية) ومرحلة ما عُرف بالديمقراطية التوافقية التي أنتجت نظام المحاصصة وشلّت الحياة العامة على الصعد السياسية والاقتصادية والتشريعية وكبحت عملية التطور في لبنان.

الحقيقة الثانية تشير إلى انتهاء النموذج الاقتصادي القديم الذي ترافق مع الحقبة النيوليبرالية على المستوى العالمي، والذي تتجلّى إحدى سماته اليوم في لبنان في بدء أفول ظاهرة الفئات الرأسمالية الريعية، ما يبرز الحاجة إلى استحداث نموذج اقتصادي جديد يتولى بشكل أساسي، استناداً إلى النظرية الماركسية، تطوير القوى المنتجة بعد سنين من تراجع القدرات الإنتاجية وتوقف التقدم الاقتصادي.

الحقيقة الثالثة تعكس انتهاء النظام التوزيعي القديم بشقيه: الشقّ الأول الذي يتولى تحويل المداخيل والثروة من المجتمع والدولة إلى الطبقة الرأسمالية الريعية عبر آليات استدانة الدولة وتكاليف سداد هذا الدين، والثاني عبر المحاصصة السياسية والزبائنية من خلال التوظيف في الدولة وتقاسم السيطرة على المؤسسات والصناديق العامة والاستثمار بصفقات وعمولات عقود الشراء العام. وهذا ما يستدعي بالتالي بلورة عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس العدالة الاجتماعية ويؤمن صعود الطبقات والفئات التي تعتمد مداخيلها على العمل بدلاً من الاعتماد على الريع.

وقد جاء انفجار مرفأ بيروت الذي دمّر جزءاً أساسياً من العاصمة ليرسّخ فعل هذه الحقائق، نظراً إلى ضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عنه ولعجز المنظومة الفاضح عن التعامل مع تبعاته بما في ذلك التقدّم الفعلي في إنجاز التحقيق الجنائي. وها نحن اليوم في مرحلة انتقالية يموت فيها القديم فيما الجديد لم يولد بعد.

من هنا بات وقف هذا المسار المأزوم مهمة وطنية راهنة أمام القوى السياسية التقدمية والديمقراطية وجميع مكونات حالة الاعتراض الوطني والديمقراطي والقوى الطبقية المتقدمة في المجتمع، ومن ضمنها الطبقة العاملة والعاملون لحسابهم والمتعطّلون عن العمل وأجزاء من البورجوازية الصغيرة والبورجوازية المنتجة المستثمرة في الصناعة والزراعة واقتصاد المعرفة، للسير معاً باتجاه مسار آخر، مسار إنقاذي يطرح الحزب الشيوعي فيه تأسيس عقد اجتماعي تحت شعار «نحو دولة ديمقراطية علمانية، نحو بناء الاقتصاد المنتج، نحو العدالة الاجتماعية». وهو يدعو جميع الحلفاء والأصدقاء والهيئات الاجتماعية والمهنية وعموم الشعب اللبناني إلى دعم برنامجه في هذا المجال.

أولاً: في التغيير السياسي وبناء الدولة العلمانية الديمقراطية

ـ إقرار قانون للانتخابات النيابية يعتمد النسبية خارج القيد الطائفي على أساس لبنان دائرة واحدة أو دوائر موسّعة، مع التوازن في نظم الدعاية والإعلام والتمويل الانتخابي والمكننة وخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة وتطبيق الكوتا النسائية بما يحدّ من تأثير الخطاب الطائفي والنفوذ المالي في العملية الانتخابية، ويؤمن أوسع تمثيل ممكن للقوى السياسية وينتج برلماناً جديداً يعمل على إصدار القوانين الضرورية لتطوير النظام السياسي اللبناني والنهوض بالاقتصاد والمجتمع.

ـ إجراء الانتخابات النيابية وفقاً للقانون الجديد، وإعادة تشكيل السلطة السياسية على أسس جديدة بعدما عجزت السلطة القائمة عن تأمين الانتظام العام وعن معالجة تفاقم الخلل العضوي في شرعيتها وسياساتها ومؤسساتها العامة، مع التطلّع في هذا المنعطف الخطير الذي يمرّ به البلاد نحو ترجمة روح الانتفاضة وقدراتها وطاقاتها في صناديق الاقتراع، أي في نتائج هذه الانتخابات.

ـ استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع الطوائف وتختصر صلاحياته على قضاياها الخاصة.

ـ إقرار قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية، يتم تطبيقه بشكل اختياري ومؤقت ليتحول بعد عشر سنوات حدّاً أقصى إلى قانون إلزامي.

ـ وضع قانون وطني جديد للأحزاب السياسية يتماهى مع عملية التحرّر التدريجي من الطائفية.

ـ استحداث قانون عصري لمفهوم الإقامة، يحدّد مكان ممارسة المواطن لحقه الانتخابي السياسي والبلدي انطلاقاً من معايير واضحة، كبديل للمكان المحدّد في سجلات النفوس، ما يتطلب إجراء مسح سكاني شامل، من دونه لا تستقيم القوانين الانتخابية والسياسات الاقتصادية والضريبية.

ـ استكمال التغيير السياسي بتطوير معايير الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية، والالتزام بشكل خاص بإعادة بناء القضاء كسلطة مستقلة محصّنة بمهنيّتها واستقلاليتها، كبديل لاستمرار رهنه للقوى المسيطرة سياسياً واقتصادياً.

ـ إقرار قانون عصري نسبي للحكم البلدي مع قانون اللامركزية الإدارية في دولة علمانية ديمقراطية، يعزّز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإطار المحلي، ويحدّ من استمرار حصر وتركّز معظم الموارد والثروات في قبضة الحكم المركزي.

ثانياً: في السياسات الآنية الاقتصادية والاجتماعية

تقضي أولويات السياسات الآنية بالعمل على وقف تبعيات الانهيار النقدي الذي يلفّ البلاد حالياً عبر:

ـ إجراء حساب شامل لجميع أصول ومتوجبات الدولة والقطاع المصرفي (الخاص والعام)، مع التشديد على أهمية المضيّ في التحقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان (وحسابات المؤسسات العامة الأخرى لاحقاً) كي يتمّ تقدير القيمة الإجمالية للخسائر، والتأكيد على تحميل عبئها الأكبر للقطاع المصرفي وكبار المودعين الذين استفادوا على مدى سنوات من السياسات المالية والنقدية السابقة.

ـ إخضاع المصارف التجارية الحاملة لجزء كبير من الدين العام بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي على إلغاء جزء كبير منه في إطار السعي إلى إعادة هيكلة الدين العام، على أن يترافق ذلك مع خفض موازٍ في قيمة الودائع الكبيرة التي تتركّز في الشطور التي تزيد عن مليون دولار والتي يمتلكها نحو واحد بالمئة من المودعين.

ـ من ضمن قانون استعادة الأموال العامة المنهوبة والمهرّبة إلى الخارج- الذي لا يكفي إقراره بل المهمّ إصدار مراسيمه التنظيمية ومحاكمة المرتكبين - يتوجّب العمل على استرداد الثلث المتراكم (المقدّر بنحو 27 مليار دولار أميركي) من قيمة خدمة الدين المتراكمة منذ عام 1993، والذي ثبت أنه ناجم ـ استناداً إلى دراسات محلية ودولية موثّقة ـ عن تبعات تطبيق سياسة التثبيت النقدي المستمرّة منذ أوائل التسعينيات والتي ارتدت شكل زيادات مضخّمة وغير مبرّرة في معدلات الفائدة على رؤوس الأموال التي تمّ استجلابها من الداخل والخارج. وتتضمّن عملية الاسترداد:

أ ـ اقتطاع نحو 75 في المئة من ثلث هذه الفوائد المتراكمة، أي حوالى 20 مليار دولار، لمرّة واحدة من خلال استهداف مصدرين أساسيين:

● عشرة مليارات دولار من كبار المودعين، عبر ضريبة استثنائية على أصحاب الودائع فوق المليون دولار، على أن تتدرّج الضريبة بمعدلات تصاعدية بحسب الشطور من 15 في المئة الى 25 في المئة؛

● عشرة مليارات دولار من كبار مساهمي المصارف، 50 في المئة منها تعويضاً عن قيمة الهندسات المالية المنفّذة بدءاً من عام 2016، و50في المئة استرداداً لربع الأرباح المصرفية المحقّقة في السنوات العشر الأخيرة. على أن يجري تحصيل هذه الأموال إما عبر تدفقات مالية ونقدية مباشرة أو من خلال تصفية ما يملكونه من موجودات وأصول على الأراضي اللبنانية وخارجها.

ب ـ اقتطاع ما يوازي 7 مليارات دولار أميركي (أي ربع الثلث المصطنع من فاتورة خدمة الدين) من الزعماء الذين تعاقبوا على السلطة منذ 1992، ومن كبار موظفي الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة وكبار المتعهدين لدى مجلس الإنماء والإعمار والتكتلات الاحتكارية الكبرى في قطاعات المحروقات والدواء والإسمنت وغيرها، وذلك استرداداً لما سطوا عليه من أموال عامة. وتتمّ استعادة هذه المبالغ بعد إصدار قانون رفع السرية المصرفية والحصانة الإدارية عن هؤلاء وتخييرهم بواحد من خيارين:

● إما القبول الطوعي بالتخلّي عن جزء من رصيد حساباتهم الدائنة من دون مساءلة عن المصادر التي تكوّنت عبرها ثرواتهم الشخصية، على أن يتحدّد هذا الجزء بمعدّلات تصاعدية وفق شطور تصل إلى 25في المئة من تلك الثروات؛

● أو الخضوع ـ إذا ما رفضوا الحلّ الطوعي ـ لتحقيق قضائي ومالي شفّاف من قبل هيئة قضائية ومالية مختصّة ومستقلة حول مصادر ثرواتهم للتأكّد من طابعها النظامي وعدم تورّط أصحابها بأعمال الرشوة والفساد والإثراء غير المشروع خلال فترة عملهم في قطاع الدولة (السياسيون والموظّفون) أو خلال تعاقدهم مع هذا القطاع (المتعهّدون، وأصحاب التكتلات الاحتكارية). وتتمّ في هذه الحالة مصادرة كل الثروات التي لا يجري تدعيمها بإثباتات موثّقة نظامياً.

ـ الشروع في تغيير منظومة السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ عام 1992، وترجمة هذا التوجّه عبر مواقف وإجراءات تؤكد للأسواق والعملاء الاقتصاديين أن تلك المرحلة انتهت ولن يعود لبنان إليها. والمهمّة الأساسية في هذا الإطار تقضي بتقويض أساس النموذج القديم القائم على الاستدانة الحكومية وتراكم الرأسمال الريعي الناتج عنها، بعدما أفضى الإنفاق العام الكبير وغير المنتج الذي حصل منذ بداية التسعينيات - بالتزامن مع خفض الضريبة على الرأسمال - إلى تراكم الدَّيْن العام وأعبائه على عموم المواطنين من جهة وتركّز الثروة لدى القلّة من جهة أخرى. ومن دون هذا التعديل، لا طائل من المراهنة على أي سياسات ولا فائدة من الاتّكال فقط على النموّ أو على التدفّقات الخارجية.

ـ استحداث خطة إنقاذ اقتصادية واجتماعية في مواجهة أزمة الكورونا التي أكّدت أن النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي اتّبع في العقود الأربعة السابقة قد فشل في تحقيق التعاقد المجتمعي وزاد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وأضعف النُظم الصحية والتعليمية التي تشكل العصب الرئيسي لقوة المجتمع.

(غداً جزء ثان وأخير)

المكتب السياسي لـ «الحزب الشيوعي اللبناني»
بيروت، 16 حزيران/ يونيو 2021

خُدَع نظام الزعماء

وسام اللحام *

ما هي الخُدَع التي يعتمدها نظام الزعماء في لبنان من أجل الهروب من تحمّل المسؤولية وبغية إبقاء اللبنانيين في حالة انقسام دائم كي يتمكن من تفكيك تضامنهم الاجتماعي والاستفراد بهم؟ ولا شك أنّ نظام الزعماء، تمرّس خلال العقود الماضية في تطوير هذه الخدع وبثّها، عبر وسائل الإعلام وترداها من قبل مجموعة من «المثقفين»، بحيث باتت تشكل اليوم إلى حدّ كبير الخطاب السياسي المهيمن الذي يُبقي اللبنانيين أسرى سلطة الزعيم. لذلك كان لا بد من استعراض أبرز هذه الخدع المضلّلة والتنبيه منها نظراً إلى خطورتها، ولا سيما في ظل الانهيار الشامل الذي يعيشه المجتمع.

● الانتقال من التحليل الداخلي إلى مناقشة السياسة الإقليمية والدولية: يعمد نظام الزعماء دائماً إلى حرف النقاش من المستوى الداخلي والهروب نحو تحليل العلاقات الدولية وصراع المحاور الإقليمية، بحيث يتنصّل من مسؤوليته المباشرة عن الانهيار عبر لوم القوى الخارجية. ولا شك أن هذا التكتيك له فوائد جمّة إذ يسمح للزعيم بتعزيز شرعيته عبر لعب دور البطل الذي يتصدى للمؤامرة الخارجية التي لا تنتهي. ومواجهة الحصار السياسي والاقتصادي الذي يتعرض له لبنان. فبغضّ النظر عن وجود هذه المؤامرة والدور المشبوه للدول الكبرى التي تسعى دائماً لخدمة مصالحها، لا يمكن لنا تفسير استشراء الفساد والزبائنية وانحلال مؤسسات الدولة من خلال الركون فقط إلى التحليلات الطنّانة التي تصدر عن جهابذة العلاقات الدولية التي يمكن من خلالها تبرير الشيء ونقيضه. وما يزيد من تهافت هذه الخدعة اليقين بأن نظام الزعماء هو الذي يستجدي تدخّل الخارج وينتظر التسويات الدولية والإقليمية من أجل ترتيب أموره الداخلية. فالمؤامرة الخارجية إن وجدت لا تُكتب لها فرص النجاح إلا في نظام لا دولة فعلية فيه، بحيث يسهل تدخل الدول الأجنبية التي تجد في الزعماء أفضل أداة لتنفيذ مشروعها. المؤامرة أقوى بكثير لأن نظام الزعماء دمّر الدولة.

● خدعة جعل أزمة لبنان مجرد مشكلة تقنية: يشيع نظام الزعماء أن النصوص القانونية في لبنان تحتاج إلى إصلاح وتعديل أو تبنّي تشريعات جديدة عصرية تمنع الفساد وتعزز الرقابة والشفافية والحوكمة ومن هذه التعابير التي تستهلكها منظمات المجتمع المدني. وهكذا يتم الهروب من السياسة إلى التقنيات والاعتبارات الجزئية التي تمنع مقاربة الشأن السياسي بوصفه مجموعة من القرارات التي يتحمّل مسؤوليتها من هو في سدة السلطة. ومن تفرعات هذه الخدعة أوهام الخبراء والتكنوقراط الذين يجب أن يتولوا حقائب وزارية كي يتمكنوا من اكتشاف المرض وتطبيق العلاج المناسب. تؤدي هذه الخدعة إلى تحويل السياسة إلى علم يشبه العلوم الطبيعية إذ ينبغي فقط اكتشاف القواعد الرياضية والحسابية من أجل الوصول إلى الحل المنشود. والهدف الحقيقي لهذا التكتيك هو منع المواطنين من إدراك أن السياسة هي في ماهيتها صراع مصالح ما يحتّم اتخاذ قرارات لا يمكن اكتشافها عبر تطبيق مبادئ رياضية مجردة. وبالتالي الانهيار هو نتيجة قرارات سياسية ونهج مقصود تتحمّل مسؤوليتهما مجموعة محدّدة من الأشخاص. وتتجلى أيضاً هذه الخدعة في عدم التمييز بين الفساد البيروقراطي والفساد السياسي. فالفساد البيروقراطي هو استغلال الموظفين لثغرات النظام القانوني لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا النوع من الفساد هو تقني بطبيعته ويمكن معالجته عبر تعديل التشريعات النافذة وتطبيق خطط إصلاحية محدّدة. أما الفساد السياسي فهو عندما تتحول القوانين والنظام السياسي برمّته إلى ذريعة من أجل تكريس مصالح الزعماء المالية والسياسية بغية تعزيز نفوذهم. فمجرد التصويت على قانون لا يعني أن المصالح التي يكرسها هذا القانون هي مشروعة أو بعيدة عن الفساد. فكم من قانون أو مرسوم أقرّه مجلس النواب أو مجلس الوزراء، وهو يكرس في الحقيقة التحاصص بين الزعماء، دون أي اعتبار للمصلحة العامة أو حاجات المجتمع الفعلية. الأزمة في لبنان هي سياسية بامتياز تحتاج إلى سلطة قادرة على تحديد الأولويات واتخاذ قرارات سياسية تدافع عن مصالح المجتمع ضد مصالح تحالف الزعماء والمصارف.

● خدعة الطائفية هي المشكلة: من الخدع الفعّالة جداً هي اعتبار الطائفية السياسية سبب كل بلاء يعيشه لبنان. ولا شك أن هذا الاعتقاد قديم جداً في لبنان، إذ هو وُجد قبل قيام نظام الزعماء بعد انتهاء الحرب الأهلية. وتقوم هذه الخدعة على تحويل كل انتقاد يوجه إلى الزعيم إلى انتقاد للطائفية السياسية، ما يؤدي إلى منح الزعيم شرعية طائفية وتنقل المشكلة إلى الشعب اللبناني «الطائفي والمتخلّف» الذي أنتج هذه الطبقة السياسية. وتتعزز هذه الخدعة عبر تبني الزعماء لمقولة ضرورة إلغاء الطائفية، ما يعني أنهم يقرون بأن سبب المشكلة هو الطائفية وهم مجرد نتيجة طبيعية لهذه الأخيرة. لكنّ الطائفية السياسية هي فقط مجموعة من التدابير الدستورية والقانونية لتأمين مشاركة الطوائف في مؤسسات الدولة وهي لا تعني إطلاقاً الفساد والزبائنية والارتهان للخارج واستعمال وسائل الترهيب لإخضاع الخصوم. فالطائفية السياسية، بغضّ النظر عن مساوئها وحسناتها، هي نظام دستوري يعمل وفقاً لمبادئ دولة القانون، بينما نظام الزعماء هو نقيض الدولة إذ لا وجود له إلا عبر تحويل مؤسسات الدولة إلى مواقع نفوذ لشراء ولاء الأفراد وتوزيع المغانم عبر استغلال حاجة اللبنانيين والاستثمار في خوفهم. فالأولولية اليوم ليست إلغاء الطائفية السياسية بل إلغاء هيمنة الزعماء على لبنان.

● خدعة تقاذف التهم: من الأساليب الخبيثة التي طوّرها نظام الزعماء تقاذف التهم بين أركانه، ما يجعل المواطنين أسرى منطق الزعيم ويؤدي عملياً إلى تفلت هؤلاء من أي مسؤولية عبر لوم كل زعيم للزعيم الآخر. ويقوم هذا التكتيك على خلق حالة من الانقسام الدائم بين اللبنانيين، ما ينقل النقاش من حقيقة الانهيار الاقتصادي وفساد النظام برمّته إلى جدالات ثنائية لا علاقة لها بمصالح المجتمع ككل. وهكذا يفرض الزعماء جدول أعمالهم عبر تحريض اللبنانيين بعضهم على بعض بينما هم في الحقيقة يقومون بتقاسم الأدوار إذ إن حالة العداء بين المواطنين هي سبيلهم الوحيد للبقاء وللحفاظ على نفوذهم. ومن متغيّرات هذه الخدعة لوم حزب واحد وتحميله مسؤولية كل المشاكل التي تعيشها البلاد. وهو تكتيك يستفيد منه نظام الزعماء ككل إذ إن الحزب المتهم يظهر بالنسبة إلى مؤيديه كضحية مؤامرة، بينما يتمكن سائر الزعماء من تفادي كل محاسبة جدية بانتظار عقد تسوية سلطوية بين كل أركان نظام الزعماء تؤدي مجدداً إلى تكريس سيطرتهم على الدولة.

هذه كانت بعض الأساليب التضليلية التي يفتعلها نظام الزعماء بهدف تفتيت التضامن الاجتماعي بين المواطنين وضرب أي إمكانية لتوحدهم حول حقوقهم. وما يفاقم من خطورة هذه الخدع هو أنها تقود في نهاية المطاف إلى التحريض على العنف وانحلال كل مقوّمات الدولة. وهكذا يظهر لنا جلياً أن الدولة والمجتمع هما من ضحايا نظام الزعماء وخدعه التي ستشتدّ فتكاً كلما تعرّضت مصالح الزعماء للخطر.

* أستاذ جامعي

اليمن

لم تكن الولايات المتحدة، في الجولة التفاوضية الأخيرة في شأن اليمن، منحازة إلى جانب حليفتها السعودية فحسب، بل بدت متقدّمة عليها في التشدّد في مطلب وقف إطلاق النار في مأرب، قبل تلبية أيّ مطلب من مطالب صنعاء المتّصلة بالملفّ الإنساني. تشدّد بات واضحاً أن خلفه إرادة أميركية بعدم السماح بسقوط المدينة، لما سيعنيه ذلك من انفتاح الباب أمام الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» نحو الساحل الغربي وباب المندب، حيث خطوط الصراع مع الصين لا تفتأ تتكاثر. ومن هنا، لا يعود مستغرباً أن تتصدّر واشنطن، بنفسها قيادة معركة مأرب، حيث تشرف على الخطط والعمليات، وتوفّر التسهيلات اللازمة لمنع سقوط المدينة بيد قوات صنعاء

واشنطن تقود المعركة ممنوع سقوط مأرب

لقمان عبد الله

لم تلتزم السعودية بالوعد الشفوي الذي قطعته للجانب العُماني، الذي زار وفد منه العاصمة اليمنية صنعاء الأسبوع الماضي، بالموافقة على فصل المسار الإنساني (فتح مطار صنعاء لوجهات محدّدة، والسماح بتدفّق البضائع والمشتقّات النفطية إلى ميناء الحديدة) عن بقية المسارات. إذ كان من المقرّر، حين العودة إلى مسقط، البدء بصياغة الاتفاق، وتحويله إلى نصّ مكتوب، غير أن الرياض تراجعت عن التزاماتها، من خلال وضع شروط؛ أبرزها وقف الهجوم على مأرب. شرط بدا واضحاً، خلال الجولة التفاوضية الأخيرة، أن الجانب الأميركي بات أكثر تشدّداً من نظيره السعودي في فرضه، في إطار محاولاته المستمرّة منع اليمن من القيام بأيّ دور جيوبوليتيكي في الإقليم والعالم. وفي هذا الإطار، لا تخفي واشنطن سعيها إلى تأمين مجموعة مصالح في آن واحد، هي المصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر وباب المندب، والمصالح الأميركية في بحر العرب والمحيط الهندي، والمرتبطة بالصراع مع الصين، والذي لا يبدو أن تركيز الولايات المتحدة عليه يصبّ في مصلحة إنهاء الحرب على اليمن. فبالإضافة إلى المعضلات البضائع والمشتقّات النفطية إلى ميناء الحديدة) عن بقية المسارات. إذ كان من المقرّر، حين العودة إلى مسقط، البدء بصياغة الاتفاق، وتحويله إلى نصّ مكتوب، غير أن الرياض تراجعت عن التزاماتها، من خلال وضع شروط؛ أبرزها وقف الهجوم على مأرب. شرط بدا واضحاً، خلال الجولة التفاوضية الأخيرة، أن الجانب الأميركي بات أكثر تشدّداً من نظيره السعودي في فرضه، في إطار محاولاته المستمرّة منع اليمن من القيام بأيّ دور جيوبوليتيكي في الإقليم والعالم. وفي هذا الإطار، لا تخفي واشنطن سعيها إلى تأمين

ستكون الوجهة التالية لقوات صنعاء بعد مأرب استعادة الجغرافيا الشمالية (أ ف ب)

إلى منع اليمن من الاستفادة من موقعه الاستراتيجي. إذ إن واشنطن تعتقد أنه في حال تحرير المدينة، ستصبح إمكانية استفادة اليمن من موقعه (برّه وبحره وجزره وشواطئه ومضائقه وحدوده وثرواته الطبيعية) متوفرة على نطاق واسع، وأن الوجهة التالية للجيش اليمني و«اللجان الشعبية» بعد مأرب ستكون استعادة الجغرافيا الشمالية (ذوباب وجبال كهبوب التي خسرتها عام 2017) المطلّة على باب المندب. هذا فضلاً عن أن استعادة المدينة تُوفّر لـ«أنصار الله» ميزات عديدة كون المحافظة تقع على مفترق طرق بين العديد من المحافظات المحتلة. لذا، أدرجت الدبلوماسية الأميركية معركة مأرب في صلب اهتماماتها في الشرق الأوسط، حيث وضعتها على رأس جدول أعمال المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، الذي وصل به الأمر في إحدى الجولات التفاوضية إلى التهديد بلغة جازمة بأنه في حال عدم توقّف المعركة «سيكون لنا كلام آخر». كذلك، لا تغيب مأرب عن تصريحات المسؤولين الأميركيين كافة في الخارجية والأمن القومي والدفاع، إذ يدأبون أسبوعياً على إطلاق تهديدات صريحة للجانب اليمني في حال استمراره في الهجوم. كما تنخرط وسائل الإعلام الأميركية، إلى جانب الإسرائيلية والخليجية، في خطّة هادفة إلى إحداث تأثير معنوي سلبي على صنعاء، عبر التركيز على عبثية الهجوم ولاجدوى

> ضبّاط أميركيون وبريطانيون يديرون العمليات العسكرية في مأرب بشكل مباشر

استعادة المدينة والمنشآت الحيوية.

وفي المعلومات أيضاً أن ضبّاطاً أميركيين وبريطانيين، إلى جانب نظرائهم السعوديين، يديرون العمليات العسكرية بشكل مباشر، ويشرفون على الخطط والتكتيكات التي تُنفّذ من قِبَل الفصائل المسلّحة، كما يديرون عمليات سلاح طيران التحالف السعودي ـ الإماراتي، والذي لا يغيب عن سماء الجبهة طوال الوقت. كذلك، سُمح لعناصر «داعش» و«القاعدة» الذين فرّوا من محافظة البيضاء، بالقتال إلى جانب القوات الحكومية، ليتمّ تسليمهم محاور كاملة، ويُزوّدوا بالأسلحة كافة التي بحوزة قوات الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، فيما توقّفت الطائرات من دون طيار الأميركية عن ملاحقتهم، ولم تُسجَّل في عهد إدارة جو بايدن أيّ عملية جوية تستهدف «القاعدة» في اليمن، على عكس السنوات الماضية.

وبالعودة إلى موقع اليمن الاستراتيجي، فإن باب المندب يشكّل أحد أضلع ما يسمّى «المثلّث الذهبي»، إلى جانب مضيق هرمز ومضيق ملقا. وإن كان مضيق هرمز يحوز أهمية كبيرة لدوره في تدفّق النفط إلى دول العالم، فإن باب المندب، الذي لطالما كان من أبرز أسباب الصراع الذي عاشه اليمن عبر التاريخ، يمثّل اليوم أيضاً واحداً من أهمّ عوامل النزاع، ولا سيما بالنظر إلى حجم القوات الدولية التي تمّ الدفع بها إلى المنطقة بحجّة حماية خطّ الملاحة الدولي في هذا الممرّ، ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن. ويُصنّف اليمن على أنه دولة بحرية، إذ إن لديه شريطاً ساحلياً بطول 2500 كيلومتر يحيط به من الغرب والجنوب، وعلى امتداده موانئ مهمّة وعشرات المدن الساحلية والجزر الحيوية في بحرَي العرب والأحمر. موقعٌ متميّز زاده بعداً إضافياً الحضور المتجدّد للصين بعد غياب طويل عن المنطقة، حيث تسعى بكين إلى إيجاد موطئ قدم لحماية مصالحها، وتأمين تجاراتها من خلال حماية الممرّات المائية. وقد سلّطت المناورات البحرية المشتركة التي جرت في الأسبوع الأخير من عام 2019، بين كلّ من روسيا والصين وإيران في بحر العرب والمحيط الهندي، الضوء على تعاظم الدور الصيني في المنطقة. وافتتحت الصين، في صيف عام 2017، أوّل قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في جيبوتي (مقابل باب المندب من الجهة الأفريقية)، لاستخدامها في إمداد سفن القوات البحرية التي تشارك في مهام حفظ السلام والإغاثة قبالة سواحل الصومال واليمن. ووفقاً لتقارير غربية، فإن الصين تسعى إلى توسيع نفوذها في الشرق الأوسط، وتثبيت نفسها كقوة عظمى في منطقة البحر الأحمر وخليج عمان، إضافة إلى المحيط الهندي.

نسخة سابعة من «توازن الردع» مُسيّرات أكثر... ودفاعات أقلّ

مصادر عسكرية في صنعاء: «عملية الوجع الكبير ليست عملية محدودة، بقدر ما هي مرحلة متطوّرة» (أ ف ب)

صنعاء ـ رشيد الحداد

لم تعلن صنعاء، خلال الأيام القليلة الماضية، تنفيذ ما بدا أنها عملية «توازن الردع السابعة» في العمق السعودي، مُفضّلةً انتظار إعلان الرياض بنفسها وقوع العملية. وهذا ما حدث بالفعل، إذ اعترفت السعودية بتعرّضها لهجوم جوّي مكثّف يومَي السبت والأحد، مُتحدّثة عن أن دفاعاتها الجوّية تمكّنت من التصدّي لعدد من الطائرات المُسيّرة التي ذكرت أنها انطلقت من الأراضي اليمنية، لكنها لم تأتِ على ذكر الهجمات الصاروخية التي تداول أنباءها ناشطون سعوديون على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي هزّت عدداً من القواعد العسكرية السعودية في نجران وخميس مشيط. وقال المتحدّث باسم التحالف الذي تقوده السعودية، تركي المالكي، إن منظومات «الباتريوت» السعودية أحبطت هجوماً واسعاً بواسطة طائرات مسيّرة انتحارية في سماء خميس مشيط، محاولاً الإيحاء بأن سحب الجانب الأميركي لمنظومتَي «ثاد» و«باتريوت» لم يكن له تأثير على الموقف الدفاعي للمملكة، إذ إن «هناك تفاهماً متيناً مع... حلفائنا حول التهديد في المنطقة. لدينا القدرة على الدفاع عن بلدنا»، بحسب المالكي.

وتختلف ملامح هذه العملية عن من دون أن تعلنها رسمياً، نفّذت صنعاء، يومَي السبت والأحد، عملية «توازن الردع السابعة» ضدّ الأراضي السعودية، والتي بدت مختلفة عن كلّ ما سبقها من عمليات مماثلة، لناحية الكثافة النارية التي استُخدمت فيها. كثافة يُتوقّع أن تكون موثّقة بالصوت والصورة، لتضيف ثقلاً جديداً إلى رصيد الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» الإعلامي، ستكون له بلا شكّ تأثيرات على الحرب الدعائية التي تخوضها صنعاء ضدّ الرياض

> تختلف ملامح هذه العملية عن كلّ العمليات الجوّية السابقة التي نفّذتها قوات صنعاء ضدّ أهداف اقتصادية وعسكرية سعودية

كلّ العمليات الجوّية السابقة التي نفّذتها قوات صنعاء ضدّ أهداف اقتصادية وعسكرية سعودية. إذ قدّرت مصادر مطّلعة عدد المُسيّرات التي استُخدمت يومَي السبت والأحد بأكثر من 26، إلى جانب عدد من الصواريخ الباليستية القصيرة المدى، متوقّعة أن يكون الهجوم موثّقاً بالصوت والصورة عبر طائرات «راصد» المُطوّرة. ويُعدّ هذا العدد من الطائرات، الذي اعترف به تقريباً الجانب السعودي (بحديثه عن أكثر من 24 مُسيّرة) مُعلناً إسقاط أكثر من ثماني طائرات، عدداً كبيراً يفوق كلّ ما استُخدم في عمليات «توازن الردع الاستراتيجي» السابقة. كذلك، بدا لافتاً أن الهجوم الجديد اقتصر على أهداف عسكرية حيوية في كلّ من منطقتَي نجران وخميس مشيط فقط، وتركّز على قواعد عسكرية تُستخدم من قِبَل «التحالف» في الهجمات الجوية على الأراضي اليمنية. وفي هذا الإطار، يظهر أن العملية كان لها دور في خفض حدّة الغارات الجوية التي شنّتها طائرات حربية سعودية على جبهات مأرب خلال الساعات الماضية، بالتزامن مع اشتعال المواجهات هناك، بالنظر إلى أن «قاعدة الملك خالد» في خميس مشيط تُعدّ المنطلق الرئيس لإقلاع المقاتلات السعودية التي تُنفّذ 20 إلى 30 غارة يومياً على محافظات مأرب والجوف وصعدة وحجة والحديدة. وجاءت عملية «توازن الردع السابعة» بالتزامن مع تلويح مصادر عسكرية في صنعاء بأن «مرحلة الوجع الكبير التي وعدت القيادة السياسية والعسكرية دول العدوان بها، قد بدأت»، موضحةً أن «الوجع الكبير ليست عملية عسكرية محدودة، بقدر ما هي مرحلة عسكرية متطوّرة تعكس تطوّر القدرات العسكرية لقوات صنعاء، وتفرض واقعاً جديداً سينتهي بتوقّف العدوان ورفع الحصار وسحب القوات الأجنبية من كلّ الأراضي والمياه اليمنية».

في المقابل، سارعت الرياض، على جري عادتها، إلى حشد الإدانات الدولية، شاكيةً صنعاء، كما في كلّ مرّة تتعرّض فيها لضربات مؤلمة من الأخيرة، إلى واشنطن والأمم المتحدة. وفي هذا السياق، دانت كلّ من الولايات المتحدة والإمارات والبحرين والأردن وجيبوتي و«البرلمان العربي» و«مجلس التعاون الخليجي» وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، الهجمات اليمنية الجديدة في العمق السعودي. وجاء في التعليق الأميركي، الذي صدر الأحد على لسان المتحدث الإقليمي باسم الخارجية الأميركية ساموبل وربيرج، أن الولايات المتحدة «ستُوفّر للسعودية كلّ ما بوسعنا للدفاع عن نفسها ضدّ الهجمات الحوثية»، وأنه «ليس هناك أيّ حل عسكري للأزمة في اليمن، ولن ينتصر الحوثيون في مأرب». لكنّ الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» تمكّنا، خلال الساعات الماضية، من تحقيق تقدّم عسكري جديد في جبهات تخوم المدينة، حيث أكدت مصادر قبلية، لـ«الأخبار»، أن قوات هادي وميليشيات حزب «الإصلاح» خسرت عدداً من مواقعها في جبهة البلق القِبْلي المطلّ على سدّ مأرب والأحياء الغربية لمركز المحافظة، وذلك خلال معارك مساء الأحد وفجر الإثنين. وأضافت المصادر أن معارك وصفتها بـ«الطاحنة» دارت أيضاً في الأطراف الشرقية للطلعة الحمراء ودشن الحقن والدشوش، وفي محور رغوان حيث تمكّنت قوات صنعاء من السيطرة على قرية لعيرف وسط رغوان، توازياً مع اندلاع مواجهات مماثلة في مديرية رحبة جنوب مأرب.

فلسطين

المقاومة تكثّف ضغوطها: الحرب أقرب من التهدئة

غزة ــ رجب المدهون

بعد ساعات من نقل الوسيط الأممي لحركة «حماس» رفض الاحتلال الإسرائيلي عودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل معركة «سيف القدس» لجهة ما يتعلّق بإجراءات الحصار، واستمرار ربط هذا الملفّ بالجنود الأسرى لدى المقاومة، اتفقت الفصائل الفلسطينية على عودة الضغط المتدرّج على الاحتلال، بدءاً من الضغط الشعبي، قبل الانتقال إلى مستويات أعلى. ووصف رئيس «حماس»، يحيى السنوار، لقاءه مع منسق الأمم المتحدة الخاص لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، في غزة، أمس، بأنه كان «سلبياً... ولا يحمل أيّ بوادر تشير إلى حلّ الأزمة الإنسانية في القطاع». وقال السنوار إن «إسرائيل مستمرة في سياساتها ضدّ الشعب، والأسرى... كما أنها تبتزّ المقاومة في موضوع التخفيف عن غزة»، مؤكداً أن حركته أبلغت وينسلاند رفضها لـ«ابتزاز»، وأن «الوضع الحالي يتطلّب ممارسة المقاومة الشعبية بشكل واضح، للضغط على الاحتلال الاعتراف بحقوق شعبنا وأهلنا» في القطاع. وبيّن السنوار أن الاحتلال يُغلق المعابر ويمنع إدخال الوقود إلى محطة الكهرباء، كما يمنع دخول الصيادين إلى عمق البحر، ويمنع إدخال المنح الدولية والمنحة القطرية لأسر الفقيرة، ويعاقب كل مواطن فلسطيني في غزة.

وعلمت «الأخبار» أن وحدات الضغط الشعبي بدأت تجهيزاتها لتكثيف الضغط على طول حدود قطاع غزة، وبشكل متدرّج، في وقت تواصل فيه عمليات إطلاق البالونات المتفجرة على طول حدود القطاع بشكل متقطّع. وفي الإطار ذاته، اتّفقت فصائل المقاومة في غزة على مستويات للردّ على أيّ قصف قد ينفّذه الاحتلال بذريعة البالونات

> ينظر الاحتلال في احتمال شنّ عملية عسكريّة ضدّ غزة، في حال فشل المحاولات للتوصّل إلى اتفاق تهدئة

المتفجرة، مؤكدةً أن أيّ قصف جديد يستهدف القطاع سيقابله ردّ مباشر في مستوطنات غلاف غزة.

في هذا الوقت، تواصلت تهديدات حكومة الاحتلال لقطاع غزة للقبول بالوضع الجديد؛ فبعد تصريحات رئيس الوزراء، نفتالي بينت، التي دعا فيها حركة «حماس» إلى التعهّد على مبادرات عملياتية أخرى من منطلق الحزم، وإشاراته إلى أن «المعادلة تغيّرت»، أفادت إذاعة جيش الاحتلال بأن وزير الجيش، بيني غانتس، ينظر في احتمال شنّ عملية عسكرية ضدّ غزة، في حال فشل المحاولات للتوصّل إلى اتفاق تهدئة. وبحسب الإذاعة، أبلغ غانتس كبار قادة الجيش، خلال محادثات مغلقة، أن هدف العملية المقبلة سيكون إضعاف «حماس» وإيصالها إلى النقطة التي يمكن إسرائيل من خلالها التفاوض على تثبيت التهدئة وحلّ قضيّة الأسرى والمفقودين، وفق الشروط التي تضعها تل أبيب. كما اشترط غانتس أنه ما لم يَعُد الجنود الأسرى ويتحقّق استقرارٌ أمني قوي، لن يعود اقتصاد قطاع غزة إلى طبيعته كما كان، مهدداً: «إذا لم تفهم حماس ذلك، فسنهتم بأن نُفهمها».

وتعقد الفصائل الوطنية والإسلامية في غزة اجتماعاً لبحث الرسائل التي أرسلتها دولة الاحتلال عبر الأمم المتحدة، وتعثّر الجهود التي تقودها مصر، في وقت كشفت فيه مصادر فصائلية لـ«الأخبار» أن مبعوث الأمم المتحدة نقل إلى الحركة أن حكومة العدو ترفض فتح المعابر وتقديم تحسينات تتعلّق بالقطاع، أو إدخال المنح الدولية لإعادة الإعمار والمنحة القطرية قبل إنهاء ملفّ الجنود الأسرى. وأشارت المصادر إلى أن إسرائيل طلبت من «حماس» تقديم تسهيلات تتعلّق بملف الجنود الأسرى والتنازل عن الأعداد التي تطالب بها والشروط التي تضعها لإتمام صفقة التبادل، وهو ما ردّت عليه الحركة بالرفض التامّ، ونقلت إلى الوسيط الأممي أن فرص العودة إلى تفجّر الأوضاع تزداد يوماً بعد يوم.

لفت السنوار إلى أن إسرائيل تبتزّ المقاومة في موضوع التخفيف عن غزة (أ ف ب)

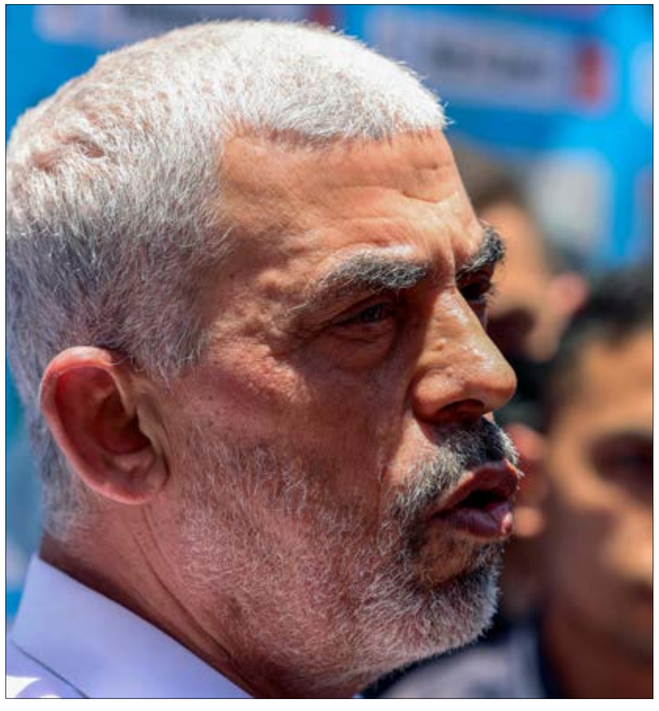

تقرير

كابول مقابل «إس-400»

المقايضة التركية - الأميركية تكتمل؟

في موازاة تعثُّر مفاوضات السلام الأفغانية وبلوغها حائطاً مسدوداً وإصرار الطرفين المتقابلَين - حكومة كابول وحركة «طالبان» - على احقيّة كلّ منهما في حُكم أفغانستان ما بعد الانسحاب الأميركي، يوسّع مقاتلو الحركة مناطق نفوذهم إثر سيطرتهم على أكثر من 30 منطقة منذ إعلان الولايات المتحدة عزمها على الانسحابَ النهائي من أفغانستان بحلول أيلول المقبل. لكن تطوّراً لافتاً برز على هامش التعقيدات الكثيرة. يتمحور حول «تعهُّد» تركيا بالإبقاء على قواتها المنضوية تحت لواء «حلف شمال الاطلسي» في هذا البلد بحجّة «ضمان أمن» مطار كابول. في مقابل تحصيلها تنازلات من جانب واشنطن. تتلخّص باتفاق يسمح لانقرة بالاحتفاظ بمنظومة الدفاع الجوي الروسية «إس-400»

حذّرت «طالبان» من بقاء أيّ قوات أجنبية في أفغانستان (أ ف ب)

فيما تراوح محادثات السلام الأفغانية مربّع الجمود، يستعر القتال بين القوات الحكومية ومقاتلي حركة «طالبان» الذين تمكّنوا، أخيراً، من إحكام السيطرة على أربع مقاطعات في ولايتَي بلخ وباغلان شمال البلاد، موسّعين بذلك دائرة سيطرتهم لتشمل أكثر من 30 منطقة، في غضون الشهرين الأخيرين. ووسط تصاعد القتال وتمدُّده، توازياً مع تسارع وتيرة انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وتزايد مخاوف حكومة كابول إزاء مستقبل وجودها في السلطة، يحلّ الرئيس الأفغاني أشرف غني، ورئيس «المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية» عبد الله عبد الله، الجمعة، ضيفين في البيت الأبيض، حيث سيلتقيان الرئيس الأميركي جو بايدن، لبحث الانسحاب ومآلاته. وفي اللقاء الأوّل المباشر، سيسعى بايدن، وفق بيان البيت الأبيض، إلى طمأنة الزعيمَين إزاء الدعم الأميركي للشعب الأفغاني، بما يشمل المساعدات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية، وسيكرّر أمام ضيفيه التعهّد بضمان ألّا تصبح البلاد «ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية». في ضوء هذه المحاولات، ترى الحركة، وفق الناطق باسمها ذبيح الله مجاهد، أن الزيارة لن تكون مجدية، ولا سيما أن غني سيسعى، بحسب مسؤول أفغاني رفيع المستوى، إلى الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة تتعلّق باستمرار دعمها لقوات الأمن الأفغانية بعد الانسحاب، ويُتوقّع أن تتطرّق المحادثات إلى مصير نحو 18 ألف أفغاني ممّن عملوا لدى قوات الاحتلال، والذين يأمل بعضهم الحصول على تأشيرة هجرة إلى الولايات المتحدة، خشية التعرُّض لأعمال انتقامية من جانب «طالبان».

وتتزامن زيارة غني لواشنطن مع بطء التقدُّم في المحادثات بين «طالبان» وممثّلي الحكومة الأفغانية، التي تخشى، بدورها، انفراط المفاوضات، نظراً إلى أن رفض الحركة، حتى الآن، تقديم اقتراح مكتوب للسلام يمكن الانطلاق منه لدفع المحادثات المتعثّرة قُدُماً. وحاول نائب زعيم الحركة، الملا عبد الغني برادر، أوّل من أمس، تطمين مَن يعنيهم الأمر في شأن «النظام الإسلامي الأصيل» الذي تعتزم «طالبان» إقامته في البلاد، مؤكداً أن حركته «ستصون حقوق كلّ مواطني هذا البلد، من رجال ونساء على ضوء تعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع الأفغاني». ويأتي على رأس جدول أعمال المحادثات ملفّ «ضمان أمن» مطار كابول، بعد تعهُّد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أثناء القمّة التي جمعته إلى بايدن منتصف الشهر الجاري، بتأدية «دور رائد» في هذا المجال، بمشاركة كلّ من باكستان والمجر في المهمّة التي ستنطلق بمجرّد مغادرة قوات الحلف والولايات المتحدة البلاد. وفيما رحّبت الحكومة الأفغانية بالمقترح، حذّرت حركة «طالبان» من بقاء قوات تابعة لأيّ دولة في أفغانستان لتأمين مطار كابول،

> **تتزامن زيارة غني لواشنطن مع بطء التقدُّم في المحادثات بين «طالبان» والحكومة**

مؤكدةً أن وجود أيّ قوّة أجنبية بعد الموعد المتّفق عليه للانسحاب «ليس مقبولاً». وقالت الحركة، في بيان، إن «كلّ شبر من الأراضي الأفغانية ومطاراتها وأمن السفارات الأجنبية والموظفين الدبلوماسيين تقع على عاتق الأفغان».

وأصبحت مسألة تولّي القوات التركية (وعددها 500 ضمن مهمّة «الأطلسي») أمنَ مطار كابول وتشغيله، أحد أهم الموضوعات التي يجري نقاشها على هامش الانسحاب الأميركي من أفغانستان. وتدور، في هذا الإطار، تساؤلات حول المخاطر التي ستواجهها القوات التركية، في ظلّ مطالبة «طالبان» لها بالانسحاب، شأنها في ذلك شأن القوات الأجنبية الأخرى. وفي هذا الإطار، لمّح وزير الدفاع التركي، خلوصي أقار، إلى أن بقاء قوات بلاده في هذا البلد لن يكون من دون ثمن، بقوله: «نعتزم البقاء في أفغانستان بحسب الشروط، ما شروطنا؟ الدعم السياسي والمالي واللوجستي. إذا تمّ الوفاء بذلك، يمكننا البقاء في مطار حامد قرضاي الدولي»، ومضيفاً أن «عرض أنقرة مشروط بدعم هؤلاء الحلفاء». ويتّسق تصريح الوزير التركي مع ما قاله إردوغان على هامش لقائه بايدن، حين شدّد على أن بلاده ستحتاج إلى «مساعدة دبلوماسية ولوجستية ومالية» من الولايات المتحدة إذا أرادت الإبقاء على قواتها في أفغانستان لحماية مطار كابول. ومن بين التنازلات التي تبتغي أنقرة تحصيلها، اتفاق مع واشنطن يسمح لها بالاحتفاظ بنظام الدفاع الجوي الروسي «إس-400» وتشغيله، وفق ما أوردته صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن مصادر مطّلعة. ولفتت الصحيفة إلى أن اللقاء الذي جمع بايدن وإردوغان على هامش قمة «الناتو» ركّز على الدور الطويل الأمد لتركيا في تأمين مطار كابول. وترى مصادر الصحيفة أنه لا يمكن لأيّ دولة أو شركة أخرى أن تنفّذ الخدمة الأمنية بالسرعة أو السهولة المطلوبتين، وأن رحيل تركيا قد يجبر السفارات والمنظمات الدولية على الإغلاق، ما يهدّد مليارات الدولارات من المساعدات التي تحافظ على استمرار عمل الحكومة الأفغانية وقوات الأمن.

واشنطن بسمح لها بالاحتفاظ بنظام الدفاع الجوي الروسي «إس-400» وتشغيله، وفق ما أوردته صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن مصادر مطّلعة. ولفتت الصحيفة إلى أن اللقاء الذي جمع بايدن وإردوغان على هامش قمة «الناتو» ركّز على الدور الطويل الأمد لتركيا في تأمين مطار كابول. وترى مصادر الصحيفة أنه لا يمكن لأيّ دولة أو شركة أخرى أن تنفّذ الخدمة الأمنية بالسرعة أو السهولة المطلوبتين، وأن رحيل تركيا قد يجبر السفارات والمنظمات الدولية على الإغلاق، ما يهدّد مليارات الدولارات من المساعدات التي تحافظ على استمرار عمل الحكومة الأفغانية وقوات الأمن.

تقرير

محادثات فيينا نحو جولة سابعة حاسمة

طهران ــ حسين شعيتو

انتهت، أول من أمس، الجولة السادسة من المفاوضات النووية غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في فيينا، والهادفة إلى إحياء الاتفاق النووي، بعدما خرج منه الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في عام 2018. وكانت تلك هي الجولة الأولى المتزامنة مع الانتخابات الرئاسية التي شهدتها إيران، ونتج منها فوز المرشّح المحافظ إبراهيم رئيسي، الأمر الذي أكّدت طهران أنه لن يؤثّر على مجريات الاتفاق، بسبب السياسة الواحدة لكلّ الأطراف الإيرانية بالنسبة إلى هذا الملف، بحسب ما جاء على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية، سعيد خطيب زادة، الذي توقّع «أن تكون الجولة المقبلة هي الأخيرة»، مستدركاً بأن «علينا أن ننتظر لنرى كيف يكون موقف الأطراف الدولية الأخرى بشأن قرارها النهائي». بدوره، أكد رئيس الوفد الإيراني المفاوض، عباس عراقجي، أن بلاده على استعداد لوقف إجراءاتها التعويضية، وبالشكل الذي يمكن التحقّق منه، ولكن بعد إلغاء العقوبات التي تُعتبر بمثابة الخطوة الأكثر ضرورة لإنعاش «خطة العمل المشتركة الشاملة». وجزم بأن إيران لن تدخل في محادثات أوسع تتجاوز الاتفاق النووي تحت أيّ ظرف.

وبالنسبة إلى الرأي العام الإيراني، فـ«الأولوية تكمن في حصول إيران على ضمانات مكتوبة وفعلية لرفع العقوبات، وليس فقط بالكلام أو توقيع الاتفاقيات»، كما عنونت صحيفة «جوان»، فيما اعتبرت صحيفة «عصر إيرانيان» أن «على أميركا إثبات صدقيّتها أولاً، بإلغاء الحظر بالكامل، ودفعة واحدة، وقبول شروط بلادنا بإجراء اختبار لصدقية الإلغاء، وتقديم ضمانات أقوى من مجرّد شبك بدون رصيد». وشدد المستشار الثقافي السابق في لبنان، محمد شريعتمدار، من جهته، على أن «الانتخابات الرئاسية لن تؤثّر على المفاوضات»، مشيراً إلى أن «كلّ الرؤساء في إيران يحملون السياسة نفسها بالنسبة إلى التشاور مع أميركا». ولفت، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «إيران لا تطلب من أميركا إلّا الالتزام بشروط الاتفاق، والخروج من نكث المعاهدات والالتفاف عليها، ولا تريد منها أكثر من ذلك»، مضيفاً إنه «منذ إبرام الاتفاق النووي، في عام 2015، لم تخرق إيران أيّ بند من بنوده، إنما الطرف الأميركي هو الذي اعتاد منطق القوّة وتجاوز جميع المعايير القانونية والدولية».

> **خطيب زادة: من المتوقّع وليس مستبعداً أن تكون الجولة المقبلة هي الأخيرة**

أما أستاذ العلاقات الدولية، عبّاس أصلاني، فأعرب عن اعتقاده بأن «الوقت حان لجميع الأطراف للعودة إلى عواصمهم، ومناقشة آخر المستجدّات، قبل الجولة السابعة التي يرجّح أن تكون الأخيرة، للتوصّل إلى حلول للأمور العالقة في ما يخصّ برنامج إيران النووي ورفع العقوبات والتزام أميركا الجدّي فيها»، لافتاً إلى أن «الجولة السادسة لم تشهد أيّ تطوّر يُذكر على صعيد هذه النقاط». وفي حديث إلى «الأخبار»، عزا أصلاني هذا الجمود إلى «الترقّب الأميركي لسياسة الرئيس الإيراني الجديد، والخطوات الدولية التي قد يقدم عليها قبل إقرار أيّ اتفاق»، مستدركاً بأن ذلك «يُعتبر رهاناً فاشلاً، لأن إيران ملتزمة بجميع البنود التي نصّ عليها اتفاق عام 2015، ولن تفلح أميركا ومماطلتها في جرّها إلى الخطأ لاستغلال هذا الموقف في محادثات فيينا». واعتبر أصلاني أن «الجولة السابعة لن تنتهي باتفاق نهائي، إذا استمرّت أميركا في طرح نقاط جديدة أو شروط، لأن إيران ليست في وارد مناقشة أيّ طرح قبل الاتفاق النووي والعودة إليه»، متابعاً أنه «إذا استمرّت إدارة جو بايدن في رفضها للخروج من سياسة العقوبات التي وضعها دونالد ترامب، فإن ذلك قد يفتح الباب أمام جولة جديدة، أو إنهاء التشاورات، وبالتالي يُعرقل السعي الجدّي للوصول إلى صيغة نهائية تمهّد للعودة إلى الاتفاق النووي».

لفت عراقجي إلى أن طهران على استعداد لوقف إجراء أنها التعويضية ولكن بعد إلغاء العقوبات (أ ف ب)

تقرير

مفاجأة انتخابات أرمينيا: موسكو «تجدِّد» لباشينيان

محمد نور الدين

حصل باشينيان على نحو 54% من الأصوات (أ ف ب)

بعد مضيّ نحو تسعة أشهر على هزيمة أرمينيا أمام أذربيجان وفقدانها إقليم ناغورنو قره باغ، والأراضي المحيطة به، وبعد ثلاث سنوات على ما سُمّي بـ«الثورة المخملية»، عام 2018، توجّه الأرمن إلى صناديق الاقتراع، وسط اعتراض على ما آلت إليه حرب الـ44 يوماً، وما سبّبته من إحراج لرئيس الوزراء، نيكول باشينيان، الذي وجد نفسه محاصراً بخيبة أمل، أجبرته، أخيراً، على الرضوخ للمطالب الشعبية، وإعلان استقالته، تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية مبكرة. وكان الموعد مع هذا الاستحقاق، أوّل من أمس، في ظلّ توقّعات من جانب المعارضة التي يتزعّمها الرئيس السابق، روبرت قوتشاريان، بتحقيق نتائج إيجابية.

لكن الأرمن الذين توجّه نصفهم إلى صناديق الاقتراع، قرّروا مجدّداً تأييد رئيس وزرائهم الحالي، باشينيان، الذي يتزعّم حزب «الاتفاق الوطني»، وبنسبة تُعتبر جيّدة لمن خرج للتوّ من هزيمة عسكرية تاريخية. وحصل باشينيان على نحو 54% من الأصوات (71 مقعداً من مجموع 105 مقاعد، أربعة منها للأقليات الإيزيدية والكردية والروسية والسريانية)، فيما حصل حزب قوتشاريان، «تحالف أرمينيا»، على نحو 22% من الأصوات (29 مقعداً)، وهو فارق كبير يعطي أفضلية وازنة لصالح باشينيان. ونال الحزب الذي يترأسه سيرج طور سركيسيان خمسة مقاعد، قد تزيد إلى سبعة حال صدور النتائج النهائية.

وإذا كان من أسباب لفوز باشينيان، فيمكن اختصارها في الآتي:

- الأوّل هو الخلاف الجذري بين باشينيان وأنصار القومية الأرمينية التي يمثّلها قوتشاريان والدبلوماسيورا الأرمينية التي يشكّل حزب «الطاشناق» عصبها الرئيس. وعلى ما يظهر، فإن الخلافات بين هذا التيار و«التيار الإصلاحي» بقيادة باشينيان، لم تتأثّر كثيراً بالسياسات الخارجية، ومنها الصراع مع أذربيجان، فمالت الكفّة لمصلحة باشينيان.

- السبب الثاني - وربّما الأكثر أهميّة - هو أن موسكو التي كانت منزعجة جداً من سياسات باشينيان المؤيّدة لواشنطن، نجحت، عبر موقفها المحايد من حرب جنوب القوقاز، في أن تتقدّم اللعبة، وتكون اللاعب الأوّل في مرحلة إنهاء الحرب وما بعدها. فقد سلّم باشينيان بدور الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بصفته الضامن لوقف إطلاق النار بين البلدين، وذلك بعد خسارة أرمينيا كل الأراضي التي كانت تقع تحت سيطرتها، وكانت سابقاً تابعة لأذربيجان، وبعدما كاد الأرمن يخسرون سيطرتهم على كامل ناغورنو قره باغ لولا التدخّل الروسي وإقناع باكو بالسيطرة على نصف الإقليم، ومنه مدينة شوشة، وبقاء النصف الثاني، بما يشمل العاصمة ستيباناكيرت، تحت سيطرة القوات الروسية، وفتح ممرّ لاتشين بين أرمينيا وما تبقّى من قره باغ.

وفي حين توقّع كثيرون انسحاب باشينيان من الحياة السياسية بعد انتهاء الحرب والهزيمة التي تعرّضت لها بلاده، عارضت روسيا الاستقالة، ذلك أن الرجل الذي وقّع اتفاق وقف إطلاق النار، وكان شريكاً في ترتيب الوضع بين أرمينيا وأذربيجان، يجب أن يبقى في السلطة حتى ينفّذ الاتفاق كاملاً، ومن بعدها لكل حادث حديث. من جهتها، انتقدت المعارضة الأرمينية الاتفاق، ووصفت باشينيان بالخائن الذي فرّط بما كسبه الأرمن منذ مطلع التسعينيات. لذا، فإن أيّ عودة للمعارضة إلى السلطة، كان سيعني تعريض الاتفاق برمّته للخطر، وربّما عودة التوتّر والحرب. وهو ما يتعارض مع مصالح روسيا التي حقّقت - عبر رعايتها لاتفاق الهدنة - إنجازاً سياسياً وعسكرياً كبيراً، أعاد النفوذ الروسي إلى منطقة جنوب القوقاز بأقلّ الخسائر الممكنة.

- السبب الثالث هو الدعم الأميركي لباشينيان، إذ ينتمي رئيس الوزراء في الأساس إلى «مدرسة» الثورات الأميركية الملوّنة، وهو جاء إلى السلطة، في عام 2018، بفضلها. وإذا كانت نتائج الحرب قد أرغمته على الرضوخ لإملاءات موسكو والسير بما تريده حتى لا يخسر ما تبقّى من قره باغ، فإنه لم يغادر المعسكر الأميركي، بل حافظ على تلك العلاقة «المبدئية».

ويتبيّن أن أذربيجان نفسها وتركيا التي دعمت حليفتها في الحرب، كانتا أيضاً من أنصار بقاء باشينيان في السلطة، باعتباره الشخصية الأرمينية التي وافقت على التخلّي عن نصف قره باغ، وعن جميع الأراضي التي كانت أرمينيا احتلتها في أعقاب تفكّك الاتحاد السوفياتي؛ مع العلم بأن الحرب ونتائجها، أمكن رئيس أذربيجان، إلهام علييف، أن يتحوّل إلى بطل قومي في ما سمّي في باكو بـ«الحرب الوطنية الكبرى»، و«الولادة الجديدة لأذربيجان». من جانبها، حقّقت تركيا عبر الممرّ البري من نخجوان إلى باكو والمار عبر الأراضي الأرمينية، إنجازاً تاريخياً، إذ إنه، وللمرّة الأولى في التاريخ، يتمّ وصل تركيا بالعالم التركي عبر ممرّ برّي يتضمّن طريقاً للسيارات وخط سكة حديد، تحت إشراف القوات الروسية. ويتذرّع باشينيان أن في مقابل قبوله بهذا الممرّ، وافقت أذربيجان، وللمرّة الأولى رسمياً، على فتح ممرّ برّي بين أرمينيا وناغورنو قره باغ، هو ممرّ لاتشين.

> **أرادت كل من أذربيجان وتركيا بقاء باشينيان في السلطة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار**

تحمل ترتيبات اتفاق وقف النار وما تلاه من تطورات على الاعتقاد بأن روسيا ومعها أذربيجان وتركيا، تحاول ترسيخ الوضع المستجدّ وربط المنطقة كلها باتفاقات اقتصادية تشكّل معاً رابطة تُولي المصالح الاقتصادية الأولوية على الأعمال الحربية. وفي هذا الإطار، جاء اقتراح الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قبل أسبوع، في إقامة منظمة أو منتدى من ستّ دول، تضمّ روسيا وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران وجورجيا، في محاولة من جانبه لإغراء بريفان بفتح الحدود.

كانت الانتخابات النيابية المبكرة مطلباً للمعارضة، لكن باشينيان نجح في المحافظة على وجوده في السلطة، وإنْ بتأييد شعبي أقلّ، ناهز الـ54%. لذا، ليس مستغرباً أن يقول، وبادعاء: «إذا كانت الثورة الماضية وُصفت بالمخملية، فإن الحالية هي ثورة الفولاذ». قد يخلق اعتراض قوتشاريان على النتائج والتشكيك بها بعض المشكلات لباشينيان، لكن على ما يبدو، فإن الرغبة الداخلية، كما الخارجية، هي أن يقود باشينيان المرحلة الجديدة الانتقالية.

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم لمشيئة الله تعالى
ننعى إليكم فقيدنا الغالي
المرحوم نزيه أنيس الخطيب
زوجته: حكمت مجذوب الصباغ/ يمنى العيد
أولاده: د. مازن الخطيب وزوجته لبدي ديفو، د. حازم الخطيب وزوجته د. ريما الحجة، د. ليلى الخطيب وزوجها د. جهاد توما.
أحفاده: نزيه، لورا، يارا، سيرينا، تريستان، كارينا، روبان، رام، أنابيل.
أشقاؤه: المرحوم سامي الخطيب، المرحوم نبيه الخطيب، المرحوم وجيه الخطيب.
شقيقاته: المرحومة سمية الخطيب، المرحومة نازك الخطيب فعقور، المرحومة عفاف الخطيب فعقور.
يُصلى على جثمانه الطاهر اليوم الثلاثاء الواقع فيه 22 حزيران 2021 عند صلاة الظهر في مسجد الرحمة في برجا، إقليم الخروب، على أن يوارى في الثرى بعد ذلك في مدافن العائلة في جبانة برجا.
ونظراً للظروف الصحية التي تمر بها البلاد، وإذ نقدر لكم مشاعركم النبيلة، نعتذر عن إقامة مراسم التعازي وتكتفي العائلة بتقبل التعازي عبر الهاتف:
01/349695
70/195402
الأسفون: آل الخطيب، آل مجذوب الصباغ، آل ديفو، آل الحجة، آل توما
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء
(لروحه الطاهرة الفاتحة)

إعلانات رسمية

إعلان
طلب محمد أحمد موسى بالوكالة إثبات بيانات إبراهيم زايد زايد في العقارات 18 – 22 – 45 – 16 – 431 – 357 – 369 – 379 – 65 – 48 – 32 – 196 – 402 – 377 – 363 للطرابلسي.
للمعترض 20 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

بطلان زواج
سمير يوسف الخوري – لارا أسعد البطي
البترون

إعلان قضائي
يتوجب حضور السيدة لارا أسعد البطي إلى المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية في زوق مصبح غرفة رئيس المحكمة الخوري جوزف نخله في مهلة أسبوع من تاريخ هذا الإعلان لتبلغ نسخة عن طلب رفع منع سفر عن الولدين القاصرين وتحديد موقفها منه.
زوق مصبح في 2021/6/21
المسجل
الخوري بيار الراعي
رئيس المحكمة
الخوري جوزف نخله

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب غسان وهيب حرب بوكالته عن سليم مؤيد الأشقر سند ملكية بدل عن ضائع للعقار رقم 784 من منطقة الخريبة العقارية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان مزايدة
صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة سينتيا قصارجي
المنفذان: جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما وكيلهما الأستاذ أسعد حداد.
المنفذ عليهم: عبد الرحمن محمد عبد الرحمن القوبع وعبد الكريم عطية محمد الراشد وفاضل حسين علي حسين البحراني.
ينفذ طالبا التنفيذ في المعاملة التنفيذية رقم 2018/284 حكم الغرفة الابتدائية الثانية في زحلة تاريخ 14/12/2017 رقم أساس 2017/460 رقم قرار 2017/212 القاضي باعتبار العقار /170/ مربحات غير قابل للقسمة العينية وتقرير بيعه بالمزاد العلني بين العموم وفق الثمن المحدد في تقرير الخبيرة ايمان القاصوف.
المطروح للبيع: كامل العقار /170/ مربحات.
مساحته: /7434/ متر مربع، وهو كناية عن قطعة أرض بور منحدرة بشدة نحو الشرق لا انشاءات عليها ويتم الوصول اليها عبر طريق مدرسة appotre صعوداً نحو شلالات المياه عبر طريق ترابية.
حدوده: بحده شرقاً مجرى ماء عام وشمالاً العقار 169 وجنوباً العقار 196 وغرباً العقار 169.
الحقوق العينية: تصديق التصميم التوجيهي العام بموجب المرسوم 72/1201 دعوى مدنية رقم 2011/59 من بلال السبع ضد فضل حسين علي حسين البحراني ورفاقه، دعوى مدنية رقم 2017/460 من جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما ضد عبد الرحمن القوبع ورفاقه، طلب تنفيذ ومحضر وصف عقار صادر عن دائرة تنفيذ زحلة برقم 2018/284 من دانيال ايميه وجون فهد فضلو توما ضد عبد الرحمن القوبع ورفاقه بقية مالكي العقار.
قيمة التخمين وبدل الطرح: /371700000/ل.ل. (ثلاثماية وواحد وسبعون مليوناً وسبعماية الف ليرة لبنانية).
موعد المزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع في 15/7/2021 الساعة الثانية عشرة وخمسة عشر دقيقة ظهراً، امام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة – قصر العدل.
شروط المزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة معادلة أو شيك مصرفي، وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة، اذا لم يكن له مقام فيه، وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً، واعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة، وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.
مأمور التنفيذ
وليد طراف

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لإدارة الخدمات الطبية والاستشفائية للمستخدمين والأجراء الحاليين والقدامى عن الفترة الممتدة ما بين 1/7/2021 لغاية 30/6/2022 ضمناً.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر.
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 16/7/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11.00 قبل الظهر.
بيروت في 18/6/2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 488

إعلان مزايدة
صادر عن دائرة تنفيذ زحلة – الرئيسة سينتيا قصارجي
المنفذان: جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما وكيلهما الأستاذ أسعد حداد.
المنفذ عليهم: جرجس الياس رميا وضاهر الياس يونس رميا وابيفون شكرالله رميا وماري شكرالله رميا وكريستين انطوان ابو ديوان.
ينفذ طالبا التنفيذ في المعاملة التنفيذية رقم 2019/276 حكم الغرفة الابتدائية الأولى في زحلة تاريخ 18/12/2018 رقم أساس 2017/491 رقم قرار 2018/199 القاضي باعتبار العقار /382/ وادي الدلم غير قابل للقسمة العينية وتقرير بيعه بالمزاد العلني، انهاء لحالة الشيوع القائمة بين فرقاء الدعوى، على أساس الثمن المحدد في تقرير الخبير، وتضمين المستدعين والمستدعى ضدهم الرسوم والنفقات كافة كل بنسبة حصته في الملكية.
المطروح للبيع: كامل العقار /382/ وادي الدلم.
مساحته: /1814/ متر مربع، وهو كناية عن قطعة أرض مستطيلة يوجد عليها بعض الأشجار البرية المهملة، وغير مشغول ولا يمكن زراعته الا اذا تم استصلاحه، يقع في محلة الزلزلة في منطقة جبلية منحدرة بشدة وصخرية وهو محبوس عن الطريق العام يتم الوصول اليه عبر طريق فرعي ترابي في عقارات أخرى، ويمر بجانب هذا العقار مجرى ماء.
حدوده: يحده شرقاً العقار 384 وشمالاً مجرى ماء عام وجنوباً العقار 383 وغرباً قناة مياه عامة.
الحقوق العينية: وصف العقار أرض سقي مشجرة أشجار فاكهة نوع العقار أرض غير مبنية له حق الانتفاع بالري من مياه النهر بواسطة قناة الطاحون حسب العرف والعادات القديمة، دعوى ازالة شيوع عدد 2017/491 تاريخ الدعوى 28/9/2017 مصدر الدعوى بدائية المدعين جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما والمدعى عليه جرجس الياس رميا وضاهر الياس يونس رميا وابيفون شكرالله رميا وماري شكرالله رميا وكريستين انطوان ابو ديوان وراجح المحق بشأن باقي التفاصيل تاريخ الاشارة 26/8/2019، طلب تنفيذ صادر عن دائرة تنفيذ زحلة رقم 2019/276 المدعين والمدعى عليهم نفس الاشخاص المذكورين اعلاه، محضر وصف عقار صادر عن دائرة تنفيذ زحلة عدد 2019/276 لمصلحة الحاجزين جون فهد ودانيال ايميه فضلو توما المحجوز عليهم جرجس الياس رميا وضاهر الياس يونس رميا وابيفون شكر الله رميا وماري شكرالله رميا وكريستين انطوان ابو ديوان.
قيمة التخمين وبدل الطرح: /82976550/ل.ل. (اثنان وثمانون مليوناً وتسعماية وست وسبعون الفاً وخمسماية وخمسون ليرة لبنانية).
موعد المزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع في 15/7/2021 الساعة الثانية عشرة وثلاثون دقيقة ظهراً، امام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة – قصر العدل.
شروط المزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول أو تقديم كفالة معادلة أو شيك مصرفي، وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة، اذا لم يكن له مقام فيه، وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً، واعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة، وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة بمعدل 5% من قيمة الشراء.
مأمور التنفيذ
وليد طراف

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدها: كارولين يعقوب إبراهيم جريج، وهي من بلدة بدبا الكوره أصلاً، ومجهولة محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2021/29 تدعوك هذه المحكمة لإستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المستدعي رياض شحاده يوسف بوكالة المحامي طوني حبيتر، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 293 منطقة بدبا العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ محل إقامة لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

دعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية العادية
للمساهمين في شركة مستشفى المشرق الفرنسي الجامعي ش.م.ل.
المسجلة في السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم 63346
يتشرف مجلس الإدارة بدعوة حضرة المساهمين إلى حضور اجتماع جمعية عمومية عادية في مركز الشركة نهار الجمعة الموافق 9 تموز 2021 في تمام الساعة التاسعة من قبل الظهر للبحث بجدول الأعمال التالي:
أولاً: الإستماع والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة.
ثانياً: مناقشة العلاقة بين شركة مستشفى المشرق الفرنسي الجامعي ش.م.ل ومستشفى المشرق-المؤسسة الطبية ش.م.ل.
ثالثاً: منح مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة المدير العام كامل الصلاحيات لإدارة العلاقة بين الشركتين على أفضل وجه ولاتخاذ القرارات المناسبة بهذا الخصوص.
رابعاً: أمور مختلفة وطارئة.
مجلس الإدارة

دعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية العادية
للمساهمين في شركة مستشفى المشرق المؤسسة الطبية ش.م.ل.
المسجلة في السجل التجاري في جبل لبنان تحت رقم 69708
يتشرف مجلس الإدارة بدعوة حضرة المساهمين إلى حضور اجتماع جمعية عمومية عادية في مركز الشركة نهار الجمعة الموافق في 9 تموز 2021 في تمام الساعة الحادية عشر ظهراً للبحث بجدول الأعمال التالي:
أولاً: الإستماع والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة.
ثانياً: مناقشة العلاقة بين شركة مستشفى المشرق- المؤسسة الطبية ش.م.ل. ومستشفى المشرق الفرنسي الجامعي ش.م.ل.
ثالثاً: منح مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة المدير العام كامل الصلاحيات لإدارة العلاقة بين الشركتين على أفضل وجه ولاتخاذ القرارات المناسبة بهذا الخصوص.
رابعاً: أمور مختلفة وطارئة.
مجلس الإدارة

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	عكار بلازا ش.م.م.	759057	RR195802930LB	15/04/2021	29/04/2021

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 492

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	جورج عفيف يوسف	1938471	RR195803351LB	05/05/2021	12/05/2021
2	محمد أحمد كمال الحسن	2161149	RR195803467LB	05/05/2021	11/05/2021

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 492

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية مديرية المالية العامة – مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار – الدائرة الإدارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار – حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

–	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	محمد مصطفى مسره	2125454	RR195803334LB	11/05/2021	02/06/2021
2	شركة محمد دندشي وشركاه توصية بسيطة شركة capital	2529699	RR195803507LB	07/05/2021	03/06/2021
3	خالد أحمد عياش	468687	RR195803569LB	07/05/2021	02/06/2021
4	خالد أحمد عياش	468687	RR195803609LB	07/05/2021	02/06/2021
5	علي امين حلومه	719436	RR195803714LB	11/05/2021	01/06/2021
6	شركة الربى ش.م.م	2418145	RR195803759LB	07/05/2021	03/06/2021
7	شركة نوره احمد البعريني وشركائها	2927810	RR195803776LB	07/05/2021	03/06/2021

تبدأ مهلة الإعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 492

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

استراحة

كلمات متقاطعة 3768

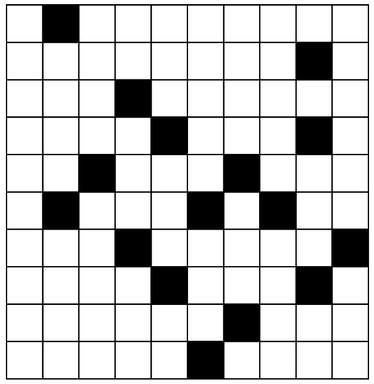

أفقيا
1- مدينة سورية – 2- عالم عربي برع في الجغرافيا والطب – 3- عائلة مارشال سوفياتي راحل – الصق وأضمّ البضاعة بعضها ببعض – 4- بركة – فكرة الموضوع – 5- رافة القلب – مادة تجميلية – جرذ بالأجنبية – 6- أصل – صرف خالص – 7- مدينة فلسطينية – اتقاد النار – 8- اقترب من المكان – خلاف حرب – 9- حرف أبجدي – من البحار – 10- ماركة سيارات – شركة نفط عالمية

عمودياً
1- فيلسوف فرنسي راحل – أكبر سلسلة جبال في أوروبا – 2- على رأس الثور – للتفسير – 3- وادٍ في نجد بالسعودية – أوحدَ شركتين وأجعل منهما شركة واحدة – 4- البحر – من مشتقات الحليب – 5- من مشاهير الأطباء الفرنسيين إكتشف المسماع لفحص الصدر – مضغ الطعام – 6- أظلم الليل – سجن – والدة – 7- ورك – رفيق السكر – من الأشجار – 8- عواصف شديدة – من الأزهار بالأجنبية – 9- فرح – سعيد بالأجنبية – 10- رسّام وفنان تشكيلي لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- برشلونة – عش – 2- أدونيس – فقر – 3- الكريم – 4- أتابك – أفقا – 5- نسَ – منح – 6- تينَ – يرش – 7- رودان – انوي – 8- مناسب – مخ – 9- اي – شكوكي – 10- محمود تيمور

عمودياً
1- باباي – رف – 2- رد – فو – أخ – 3- شوبان – دميم – 4- لن – بستان – 5- ويَاك – يناشد – 6- نسل – من – سكت – 7- كان – أبوي – 8- فرقعين – كم – 9- عقيق – روميو – 10- شرم الشيخ

sudoku 3768

	2	6		5		9	3	7
	5				1			
8		7		9		2		
	9		1			6		3
	8				2			
	6	1			9		8	
2		5		7				6
						8		9
9			3		6	5		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3767

5	8	1	9	3	7	4	6	2
9	3	4	6	2	5	7	1	8
7	6	2	8	1	4	9	5	3
4	5	3	2	6	9	8	7	1
8	7	6	1	4	3	5	2	9
2	1	9	7	5	8	6	3	4
1	2	5	4	9	6	3	8	7
6	9	7	3	8	2	1	4	5
3	4	8	5	7	1	2	9	6

مشاهير 3768

شاعر لبناني (1885-1968) عُرف بشاعر الهوى والشباب امتاز شعره بالعفّائية الرقيقة والكلمة المختارة بعناية فائقة. وصلت شهرته الى الأقطار العربية
5+4+8+3+1+7+6 = السفينة ■ 10+2+11 = ثياب الطيور ■ 9+1 = سهل إيطالي

إعداد
نعوم مسعود
حل الشبكة الماضية: تنيسي وليامز

نتائج اللوتو اللبناني

20	42	39	36	32	16	13

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1911 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 13 - 16 - 32 - 36 - 39 - 42
الرقم الإضافي: 20
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: 1,870,501,712 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,870,501,712 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة:
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة:
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 70,094,790 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 32 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,190,462 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 70,094,790 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,379 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 50,830 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 155,288,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 19,411 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 376,200,693 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1911 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 60517
■ **الجائزة الأولى: 43,625,240 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان
قيمة الجائزة الإفرادية: 21,812,620 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 0517.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 517.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 17.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1133 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 401
● يومية أربعة: 3035
● يومية خمسة: 29785

فنون تشكيلية

طباعة من لوح خشبي (40 × 60 سنتم ــ 1961 ــ مجموعة الإبراهيمي ـ عمان)

بدون عنوان (أريليك على قماش ــ 90 × 100 سنتم ــ 1979 ــ مجموعة بارجيك ـ الشارقة)

الفنان في بيكين عام 1960 (أرشيف محترف الناصري)

مجلّة «ماكو» توجّه تحية إلى أحد أبرز وجوه المحترف التشكيليّ العراقيّ

رافع الناصري... الفنان الذي شرّع اللوحة على الحداثة

أشرف الحساني

في عددها الجديد (السنة الثانية/ العدد الأول/ آذار 2021)، تحتفي مجلة «ماكو»، التي يرأس تحريرها الفنّان ضياء العزّاوي برفيق دربه التشكيلي العراقي رافع الناصري (1940-2013) أبرز وجوه الحداثة داخل الساحة العراقية إبان ستينيات القرن المنصرم. جعل رافع الناصري ضيفاً للعدد، يأتي أوّلاً بسبب المكانة التي أضحت المجلة تحتلّها داخل الحركة التشكيلية العربية في الآونة الأخيرة. مكانة تأتي لتُغطّي عن العجز المُميت، الذي يطبع شحّ المجلات الفنية داخل العالم العربي. سلفية ثقافية تحتكم إليها هذه المنابر منذ نهاية القرن الماضي، مشدوهة أمام ركام الروايات التي تُصدر هنا وهناك، كأنّ في هذه الأخيرة يكمن ميلاد العرب وانبعاثهم وخلاصهم وموتهم.

أجمل ما في «ماكو» أنّها لا تأتي كمطبوعات فنيّة تلهث جاهدة إلى نقل أخبار الفنانين ومعارضهم، بل إنّها تعيد تتويج المسار التشكيلي العراقي على شكل دراسات تاريخية مونوغرافية، تقرأ التجارب الفنية الرائدة على ضوء مفاهيم جديدة وداخل سياق ثقافي ومجال معرفي مخصوص هو «تاريخ الفنّ التشكيلي». وهذا الأمر، يجعلها متفرّدة داخل السياق الفنيّ العربي، بحكم ما تُقدّمه من دراسات وصور ولوحات وبورتريهات عن التشكيليين العراقيين، بما يجعلها مرجعاً قويّاً لذاكرة الفن التشكيلي العراقي. ولا شك في أنّ إصدار مجلّة تُعنى بالتشكيل العراقي، في وقت أضحت فيه الرواية معيار نجاح الثقافة العربية المعاصرة، يجعلها تسقط في سلسلة من التنميطات الفكرية، فالثقافات العالمية الناجحة فكراً وأدباً وفنّاً، تُنصت بهدوء إلى مختلف التغيّرات السياسية والاجتماعية والثقافية، التي تستبدّ بجسدها وتستبطنها، ثم تجعلها عبارة عن تحوّلات مهمة تنبعث من داخل هذا الجسم الأم (الثقافة)، الذي يفطن إلى سلسلة من الاختراقات، فيعمل على تصويب رؤيته صوب مفاهيم جديدة وقضايا مركزيّة تشغل الاجتماع العربي، كما هو الشأن لقضايا الصورة والتصوّر وتمثّلاتهما داخل الفنون العربيّة المعاصرة... عوض الركون إلى جنس أدبيّ تمّ إفراغه من محتواه الفكري، فاضحى منجزه الإبداعي عبارة عن كتابة تفتقر إلى التخييل وإلى كل أشكال الصناعة الثقافية التي تتسم بها الرواية المعاصرة في مراكز العالم. أضف إلى ذلك تحوّل كُتّاب ونقاد وشعراء إلى كتابة الرواية... أمرٌ يستدعي بعضاً من التفكير والنقد في هذه الظاهرة، التي لا علاقة لها بالثقافة، بحكم الحظوة المادية التي أضحت تعرفها الرواية في الآونة الأخيرة. غير أنّ صدور «ماكو» داخل هذا الأفق الثقافي المستلب، يجعلها تضرب بقوّة في صلب حداثة الثقافة العربيّة، ليس لأنّها تتحدّى صعاب الطبع والدعم والاستثمار في صناعة مجلة فنيّة تتطلّب نوعاً من العناية الفائقة على مستوى طبيعة الورق والحرص على إخراجها بحلّة معاصرة، ولكن لأنّها تغامر في ارتياد عالم الصورة الفنيّة ومُتخيّلها الإبداعي، أمام ثقافة فقهية لا تكفّ عن تدوير نماذجها وأنماطها وأشكالها بدون التفكير في إمكانية فتح هذه الثقافة على ما يشهده الواقع العربي اليوم، بحكم منزلة مرموقة أضحت تتنزّلها الصورة في حياته اليومية، سواء تعلّق الأمر بالثقافة أو حتى بالأبعاد الجيوسياسية وحروبها، التي اقتحمتها الصورة وعرّت كلّ تفاصيل ونتوءات تتستّر عليها الأنظمة القمعية.

أما الأمر الثاني والمهم، الذي يجعل «ماكو» تفرد عدداً خاصاً برافع الناصري، فيعود إلى مكانته على الساحة التشكيلية العراقية والدور البارز، الذي لعبته تجربته في مجالي الحفر والتصميم. فهو يُعدّ من أوائل الفنّانين العراقيين الذين فتحوا اللوحة العراقية على هذه العناصر الجماليّة في وقت كان فيه التشكيل العراقي كأنّه أضحى مدرسة حروفية تلهث وراء الهوية العربيّة ومحاولة إدماج الخطّ كإحدى العلامات الجماليّة، لمحاولة إعطاء البُعد التاريخيّ للحضارة العربيّة الإسلامية داخل اللوحة. رغم مظاهر التجديد التي وسمت الحروفية مع جماعة البعد الواحد وتوسيع أفقها وجمالياتها، إلا أنها تبدو اليوم عربياً قد استنفدت حياتها، بخاصّة أنّها ارتبطت بسياق تاريخي بعينه أسهم في إبرازها وتغذيتها وجعلها ميسماً فنياً تنطبع به اللوحة العراقية. لكن أهمية الناصري ظلّت تتمثّل في حرصه على جعل الفعل التشكيليّ ينبثق من جسده وهواجسه الفنيّة والإبداعية على شكل تجربة تغوص في الرسم وفن الغرافيك ودفتر الفنان. المتأمّل لتجربته يندهش من حجم الغنى الذي عرفته منذ بداياته الفنية في الصين، فالرجل لم يعرف التجريب الفني، بل اشتهر بنمطه الواحد في فنّ الرسم واكتسح بسبب معرفته ودراساته المعمّقة في الفنون اليدوية متاحف وقاعات العالم منذ سنة 1965 على شكل دعوات رسمية جماعية أو فردية. ولأنّ الفنّان قد اتّجه إلى مناخ جماليّة واشتغالات فنيّة، لم تعرفها الساحة العراقية إلا في سنوات متأخّرة، فقد جعله ذلك يُعرف كفنّان غرافيك مجدّد يفتح للّوحة آفاقاً جديدة على مستوى الشكل والتخييل. الحداثة في أعماله لا تتبلور كمفهوم لاحق عن تجربته

> اهميته تتمثّل في حرصه على جعل الفعل التشكيليّ ينبثق من جسده وهواجسه الفنية والإبداعية

الفنية، لكن كعملية فكرية رافقت مسار وعيه التشكيلي، إذْ يصعب نزع الحداثة عن أعماله الأولى، وقد يبدو ذلك مختلفاً بالنظر إلى جغرافية التجارب التشكيلية العربية، التي عادة ما ترتسم في ذهنيّة النقد الفني مدى تشابك بعض اللوحات مع تجربة غربية، سواء عن طريق صياغة المادة أو الأسلوب أو الموضوع، لكن في حالة رافع الناصري في لوحاته الأولى، فإنّ الناقد لا يعثر إلا على جسد الفنّان بالامه وجراحاته. أعماله تُحلّق بنا بعيداً عن قبح العالم الذي ننتمي إليه، بخط عربي لا يتوقّف عند جماليّاته الحركية، ولكن عند موسيقاه البصريّة وهي تُدهش العين بتموّجها وتختفي نهائياً من فضاء اللوحة، ثمّ يبدأ معها رافع تجربة أخرى تأخذنا إلى فضاءات أخرى من الحلم تستند إلى تجاور الفنون وتواشجها في نسج عمل فني. فالفنّان حدس منذ الستينيات داخل «جماعة الرؤيا» إلى العلاقة العضوية التي تربط بين الفنون البصريّة، وعمل على استحضارها والتوغّل في مساءلها. إنّه يلعب على الحدود بين الفنّ واللافنّ، بين الحلم واليقظة، بين التاريخ والحاضر، بين الأصالة والمعاصرة وسواهما من الثنائيات الفكرية، التي تُؤسّس مسار التجربة التشكيليّة العراقية خلال الستينيات المعروفة بتنوّع أنماطها وأشكالها وصياغاتها وتوليفاتها داخل مختبر الحداثة العراقية.

المواد المُتضمّنة داخل العدد الجديد، تختلف بتعدد مرجعياتها ومنطلقاتها المنهجية، التي تصوغ تجربة رافع الناصري، بين الكتابة التي تأخذ البُعد السير ذاتي، وأخرى تُحاول أنْ تُقيم عناقاً قويّاً مع العلوم الإنسانية والاجتماعية، وصولاً إلى الكتابة العاشقة التي تحفر في تجربة رافع الناصري من الداخل وتُقيم معها سجالاً ينطلق من المادة وينتهي داخلها. لكن ما يجعل هذه المواد نوعيةً رغم قلّتها، أنّها تبحث عن اللامفكّر فيه من حياة الفنان وعلى عناصر لم تطرق من قبل داخل تاريخ الفن العربي مثل الغرافيك ودفاتر الفنّ والتصميم. فهذه العناصر المُشكّلة لمشاغل الفنانين العرب، ظلّت منسيّة داخل خطاب النقد الفني العربي، والسبب أنّها لا تدخل ضمن الخطّ العام الذي عادة ما ينصاع إليه الكُتّاب والنقّاد والصحافيون، وهو السيرة الفنية والشخصية للفن العربي أو مراجعات للكاتالوغات الفنية أو متابعات للمعارض واللقاءات التي تُقام هناك وهناك. هذه الموضوعات تندرج في خانة المونوغرافيات التي لا يستشعرها إلاّ مؤرّخ الفنّ الحصيف المُتتبّع لأطوار نشوء العمل الفني داخل سياقات محدّدة. ففي الوقت الذي يرصد فيه المُؤرّخ سيرة فنّان، عادة ما يتوقّف عند هذه التفاصيل الجماليّة، سيّما في تجربة مثل رافع الناصري، فيما تُميّزه كونية تتحدّى حدود المحلية والسياحات الإقليمية والقوالب الفنيّة وإرثها التصويري. تُفيد مواد كل من سعد القصاب، وكريم السعدون، ومي مظفر على فهم الكثير من «الرجّات» التي طاولت تجربة الناصري، وتُظهر هذا الـ «ما بين» الذي وسم أعماله منذ الستينيات. فالدفتر الفني ظاهرة، بدأت تتلاشى من الساحة العربيّة، فهي ربما قد لا تهمّ المُشاهد بشكل أكبر بالمقارنة مع الناقد/ الباحث/ المؤرّخ لفهم المخاض الفني الذي انبثق من لوحة أو منحوتة أو تصميم، خاصّة إذا رافقت هذه الخطوط التصويرية كتابات شخصية ترصد حجم المعاناة، التي تستبد بالفنان قبل مباشرة العمل صباغياً. أما التصميم في العالم العربي، فيطغى عليه الترفيه والبُعد الإعلاني والصناعة التقنية القائمة على التدوير والنقل، لكنّه عند الناصري يتّخذ طابعاً فنياً وجمالياً، فرغم أنّه صناعة مستقلّة، يبقى التصميم مرتبطاً بشكل وثيق باللوحة. ولم تتوقّف مواد المجلّة عند هذه العناصر الفنية والجماليّة فقط، بل اعتمدت على النمط السير ذاتي من خلال تاريخ مسار الفنّان ذاتياً وفنياً. فالعدد يتضمّن عدداً هائلاً من المعلومات التي تحتاج إلى ترتيب دقيق يرسم منطقها الخاص داخل تجربة الناصري، قبل الولوج إلى مرحلة أخرى من الكتابة، حيث يرتفع منسوب التحليل والتدقيق في طبيعة اللوحات والتصاميم ورصد سياقاتها التاريخيّة والفكرية ومدى تميّزها واختلافها عن الأعمال الأخرى الموجودة اليوم داخل العراق. وهذا الأمر مُغيّب في العدد، إمّا لأنّ النمط يحتاج إلى وقت للاختمار أو لأنّ المادة جاءت داخل مجلّة موجّهة إلى قراء وشرائح مختلفة من المجتمع داخل العالم العربي، لا تهمّه هذه الكتابات الفكرية، بحكم الطابع المجرّد الذي يُلحِف منطلقاتها المنهجية أفقها التأمّليّ والمعرفي. مع ذلك، فإنّ هذه الأنماط كلّها التي وردت في المجلّة، تبقى مهمة بغضّ النظر عن طبيعة الاختلافات المُتباينة بين هذه الكتابة، فقد استطاعت أنْ تُحقّق تناغماً بين الشكل والمضمون للوصول إلى مبتغى واحد يرتكز إلى فحص تجربة الناصري وإبراز مكانته، بما يجعلها في طليعة السير التشكيليّة العربيّة المُبكّرة، التي تعلّمت الغرافيك وأعادت من خلال هذا العنصر الفنيّ نسج علاقة خاصّة وأسرة مع الراهن التشكيلي العراقي منذ الستينيات.

ما وراء الصورة

mtv وجدتها... عليكم بالكونفيدرالية!

زينب حاوي

فيما يزداد لبنان غرقاً في انهياره المالي والاقتصادي، وتسوء أحوال الناس، وتتوزّع اتهامات المسؤوليات على الطبقة السياسية استنسابياً في ظل التراشق الإعلامي والسياسي الحاصل في البلد، تُخرج mtv، في هذه الأوقات العصيبة من جعبتها «الحل السحري»، الذي يكمن في تحويل لبنان إلى فيدراليات مقسّمة طائفياً. المشروع القديم الذي تجدّده قناة المرّ اليوم عبر برامجها ونشراتها الإخبارية، بدا في الأسابيع القليلة الماضية، طرحاً مفروضاً على شاشتها وتعمل جاهدةً لتسويقه.

القصة بدأت مع فقرة «خطأ شائع»، التي بثّتها القناة في الأشهر الماضية، وحملت مضامين خطرة وسامة، ساقها الأكاديمي في العلوم السياسية هشام بو ناصيف، وراحت تؤبلس المقاومة وتدعو إلى التقسيم والفيدرالية. الفقرة التي بدأ بثّها في آذار (مارس) الماضي، تكرّر عرضها، في حلقة «صار الوقت» في العاشر من حزيران (يونيو) الحالي التي خُصصت للحديث عن الفيدرالية، واستضافت بو ناصيف، إلى جانب الرئيس الأسبق لـ «القوات» فؤاد أبو ناضر، والناشط السياسي أياد بستاني، والأكاديمي حارث سليمان. حلقة وعد مارسيل غانم ضيوفه والمتابعين، بتكرارها مرة جديدة بعد أسابيع قليلة، مع «شغل» ميداني هذه المرة. الحلقة انطلق منها غانم يُعيد خطاب الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله، وتلويحه باستجلاب محروقات من إيران، في حال استمرت طوابير الذلّ أمام المحطات، ودشّن من خلالها حملة شرسة، على «حزب الله» وإعلان بأن لبنان بات «تحت الاحتلال الإيراني». حملة ما فتئت أن توسّعت على بعض المنابر الإعلامية والافتراضية، تحاول تصوير لبنان على أنه واقع تحت «الوصاية الإيرانية»، شكّل هذا الأمر، مدخلاً مدعماً لغانم وضيوفه، لتثبيت هذه الحملة. الحلقة، استعانت بوجوه سياسية وأكاديمية راحت تتقاسم وجهات النظر نفسها، فيما خُصص الجزء الثاني من الحلقة لحارث سليمان، وكان الأخير الصوت المختلف عن البقية المتحلقين حول طاولة «صار الوقت»، إذ اعتبر أن الطروحات المقدمة من قبلهم لا تعدو كونها تندرج في الماضي البعيد ولا تناقش فعلياً مستقبل لبنان. في هذه الجوقة التي فُرضت على اللبنانيين، حاولت ربما عدم إخافتهم، بتحييد كلمة «تقسيم» واستخدام الفيدرالية، علماً أنّ الخريطة التي عُرضت في البرنامج وحتى في مضمون النقاش، كنا فعلاً أمام تقسيم إداري وطوائفي ومناطقي واضح، وأيضاً إنهاء، أي صلة لطرح الفيدرالية بالمسيحيين، ومحاولة القول بأن هذا الطرح غير محصور بطائفة معينة، إلى جانب طبعاً استباق غانم للجدل الذي سيتبع حلقته، بالسخرية من منتقديها، الذين سيضعونه ضمن «العمالة لإسرائيل»! طبعاً، في طيات هذه النقاشات وأهدافها: سلاح «حزب الله» في الدرجة الأولى، الذي تنطلق منه هذه الحلقة، وتصويره على أنه بسلاحه «يهيمن» على الدولة، وعلى باقي الطوائف، ما أسبغ بهذا المنطق مسألة «شرعنة» قضية الفيدرالية. إذاً، في خضمّ الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها لبنان، والانقسام السياسي الحادّ، وأيضاً زيادة منسوب الغضب على الطبقة السياسية التي أوصلت البلاد من خلال المحاصصة والفساد إلى ما وصلنا إليه، تتسلّل mtv، لإعادة طرح هذا المفهوم، كحل بديل عن هذا النظام الحالي، وأيضاً بهدف «إزالة الخوف» لدى الطوائف وإعطائها حرية في إدارة شؤونها كما ردّد فؤاد أبو ناضر. إذ يعتبر هشام بو ناصيف أن «اتفاق الطائف» قد انتهى بعد مرور ثلاثين عاماً على توقيعه، في ظل عدم تطبيق بنوده، ويعتبر بذلك اتفاقاً محكوماً بـ «الفناء». إلى جانب هذه الحلقة، التي نصّبت نفسها كمنصة إعلامية لإطلاق المشروع والترويج له، حضرت أول من أمس، الفكرة عينها، في تقرير بُث في نشرة الأخبار، تحت عنوان «هل يكون العلاج بالفيدرالية؟» (إعداد أنطون سعادة). التقرير، الذي يُستهل بتوطئة عن التصدع الذي أصاب لبنان، جراء أزماته المتتالية، يدخل مباشرة، إلى اقتراح هذا «الحل» أي الفيدرالية، بعد أن يهوّل بأن حرباً أهلية ستحصل قريباً وحاجة لبنان إلى عقد اجتماعي جديد، عبر تحوله من دولة مركزية إلى فيدرالية.

> تروّج القناة للتقسيم في البرامج والنشرات الإخبارية

التقرير بطبيعة الحال، روّج لما يُسمى «الهيئة العامة للمؤتمر الدائم للفيدرالية»، عبر استضافة منسقه ألحان فرحات، وبعض أعضائه، بهدف إقناع اللبنانيين بجدوى الكانتونات. والملاحَظ في التقرير إقحام «حزب الله»، باعتباره يقع ضمن «المعازل الطائفية والميليشيوية» وأوجد نفسه في ظل حروب متتالية على لبنان منذ الثمانينيات، وأصبح بمثابة «دويلة» لها جيشها وعلاقاتها الخارجية ومرافقها العامة. وانطلق المُعدّ من هذه السردية المزوجة والمكرّرة إعلامياً لأبلسة الحزب، والجزم باستحالة قيام الدولة، في ظلّ مشروع مماثل. حتى إنّ المطالبة بسحب سلاحه، ستؤدي إلى «حرب أهلية». لذا في ختام التقرير، يقترح علينا المعدّ، «إحياء فكرة تقرير كل مكوّن لبناني لأسلوب الحكم الذاتي الذي يريده»، طبعاً من خلال نظام الفدرلة! هكذا، تعيد المحطة إحياء أفكار مرّ عليها الزمن، من خلال طرح مسبق لـ«القومية المسيحية»، واليوم تُغلف بشعارات «تقدمية» تحاول تعميم الحاجة إلى التقسيم على جميع الطوائف أسوة بما حصل في سويسرا والولايات المتحدة وغيرهما من البلدان، فيما تدخل في عمق هذه الطروحات الخطرة حالياً، أجندات سياسية واضحة تتعلق بسلاح المقاومة، وأيضاً، بإعادة تعويم ذهنيات نمت وكبرت في زمن الحرب، وتحاول المحطة فرضها اليوم على الواقع الحالي.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 22 حزيران 2021 العدد 4371

صورة وخبر

شهدت ولاية إزمير (غربي تركيا)، أخيراً، ولادة فيل من الأصناف النادرة التي أوشكت على الانقراض. وذكرت بلدية إزمير الكبرى، في بيان، أنّ الفيل الأم «باغومجان» وضعت صغيرها بوزن 110 كيلوغرامات، بعد قرابة عامين من حملها. وأوضحت أنّ الفيل ينتمي إلى صنف فيلة آسيا النادرة التي تواجه خطر الانقراض. ومع الفيل الصغير الجديد، ارتفعت أعداد الفيلة من الصنف ذاته في إزمير إلى خمسة. علماً بأنّ الحيوان الوليد الذي أبصر النور في حديقة إزمير الطبيعية، يخضع حالياً لعناية الأطباء البيطريين. (الأناضول)

طابع للأخوين في ذكرى عاصي

صادفت أمس الإثنين الذكرى الـ 35 لغياب الفنّان اللبناني الكبير عاصي الرحباني (1923 ـ 1986/ الصورة). في هذه المناسبة، أعلنت شركة «ليبان بوست» بالتنسيق مع وزارة الاتصالات اللبنانية طرح طابع عاديّ جديد موضوعه الأخوان عاصي ومنصور الرحباني (1925 ـ 2009). تأتي هذه الخطوة تكريماً للثنائي الذي أثرى التراث الموسيقي العربي بأعمال خالدة. نجل منصور، المؤلف الموسيقي أسامة الرحباني، نشر عبر حسابه الرسمي على تويتر صورة الطابع، وأرفقها بتعليق جاء فيه: «35 سنة مرّت على غياب الكبير عاصي الرحباني في ذكرى وفاته، طابع تكريمي للأخوين رحباني سيتمّ إصداره اليوم 21/6/21».
وتصدّر الأخوان رحباني الطابع الذي صُمّم بالأسود والأبيض، وهو من فئة الـ 500 ليرة لبنانية.

يمنى العيد تودّع رفيق الدرب

نعت الأكاديمية والناقدة اللبنانية يُمنى العيد (حكمت المجذوب الصبّاغ ـ الصورة) زوجها ورفيق دربها نزيه أنيس الخطيب، مؤكدةً أنّ صداقاتها ومحبّة المحيطين بها تشكّل «عزاءً وسنداً يجعلني أتحمّل ألم الفراق».
شغل الراحل منصب مدير دار المعلمين والمعلمات في صيدا (جنوب لبنان)، وكما كان رئيس دائرة التدريب في «المركز التربوي للبحوث والإنماء»، وأصدر أبحاثاً وقام بأنشطة عدّة في مجال إعداد وتدريب المعلّمين في لبنان والعالم العربي.
يُصلّى على جثمان الراحل، اليوم الثلاثاء، عند صلاة الظهر في «مسجد الرحمة» في برجا (إقليم الخروب)، على أن يُوارى الثرى في مدافن العائلة في جبّانة البلدة. ونظراً إلى الظروف التي تفرضها جائحة كورونا، ستُقبل التعازي عبر الهاتف.

«شاشات الواقع»... بين صيدا وبيروت

تستمرّ الدورة السادسة عشرة من «المهرجان الدولي للسينما الوثائقية» (شاشات الواقع) في «مسرح وسينما إشبيلية» (صيدا) و«مركز بيروت للفن» (BAC). يوم الجمعة المقبل، يحتضن الفضاء الجنوبي عرض «بيروت المحطة الأخيرة» (80 د) لإيلي كمال، يليه «إحكيلي» (98 د) لماريان خوري في 2 تموز، ثم «جزائرهم» (72 د) للينا سوالم في 9 تموز. بعدها، يحين موعد «أرض العسل» (86 د) لتامارا كوتيفيسكا وليوبومير ستيفانوف (7/16) وقبل الختام مع «كما في السماء، كذلك على الأرض» (70 د) لسارة فرنسيس.
أما في «مركز بيروت للفن»، فيُعرض فيلم «رحيل» (67 د) لميرا عضومية في 29 من الشهر الحالي وفي 7 تموز. وسيكون الجمهور على موعد مع «كينك ريتروغريد» (19 د) لباسم سعد و«تطاردني ذكرى ليست لي» (30 د) لبانوس أبراهاميان و«لأي جهة على الأرض أنا أعمل؟» (34 د) لمحمد برّو و«سنجق» (9 د) لشانتال بارتاميان، في 6 و28 تموز. فيلم «صيف غير عادي» لكمال الجعفري سيُعرض في 13 و14 تموز، فيما سيتابع الحاضرون Dreaming Alyonka لفولغا (70 د) في 27 و30 من الشهر نفسه.

«المهرجان الدولي للسينما الوثائقية»: لغاية 30 تموز ـ «مسرح وسينما إشبيلية» (صيدا ـ جنوب لبنان) و«مركز بيروت للفن» (كورنيش النهر ـ بيروت). للاستعلام: info@metropoliscinema.net

من فيلم «بيروت المحطة الاخيرة» لإيلي كمال

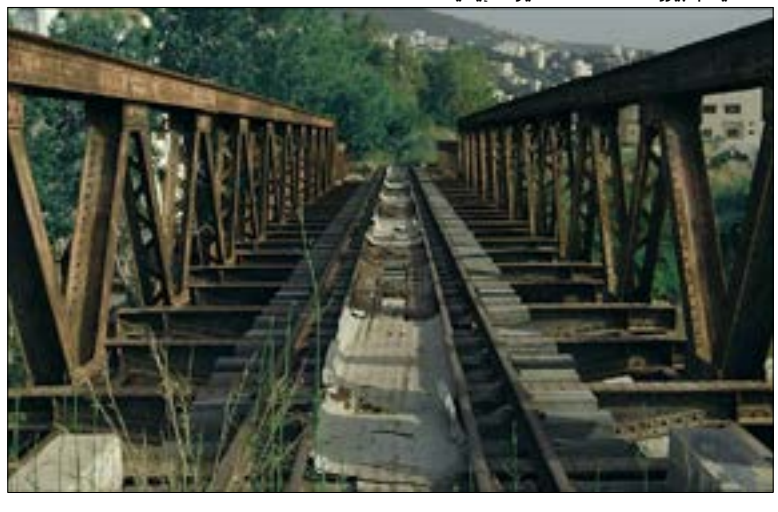

إليان الراهب: «تيدي» في برلين

حاز فيلم «أعنَف حُب» (127 د) للمخرجة اللبنانية إليان الراهب على جائزة «تيدي» ضمن فعاليات الدورة الـ 71 من «مهرجان برلين السينمائي الدولي». يتمحور الشريط حول رجل مثلي نشأ في بيئة تضطهده خلال الحرب الأهلية اللبنانية. تربّى «ميغيل» (1963) على يد أب كاثوليكي وأمّ مستبدّة من عائلة سورية ثرية.
عانى في مراهقته من عقدة الدونية. وفي عام 1983، أصرّ الفتى الشديد الحساسية على إثبات وجوده وقدرته على التصرّف كـ «رجل حقيقي».
هكذا، انضمّ إلى القتال كجزء من فصيل مسلّح، غير أنّ تجربته باءت بالفشل. مصاباً بصدمة شديدة، قرّر الهجرة إلى مدريد! في الشريط، يواجه البطل أشباح ماضيه ويستكشف الشوق الخفيّ والحب غير المتبادل ومشاعر الذنب المعذّبة.